

جمعية مكتبة عبد الله كنون
طنجة

فتاوى العلامة عبد الله كنون

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل إلى الكتاب

تقدم بين يدي القارئ الكريم مجموعة الفتاوى التي صدرت عن العلامة الشيخ عبد الله كنون رحمة الله عليه.

وهذه الفتاوى بعضها سبق نشرها على فترات زمنية متباعدة في مجلة "لسان الدين" التي كان يصدرها الأستاذ كنون في تطوان وجريدة "الميثاق" لسان رابطة علماء المغرب. وبعضها الآخر كانت فتاوى خاصة طلبت منه لفائدة جهات رسمية بالمغرب وخارج المغرب أو لفائدة الأفراد الذين كاتبوه لاستطلاع رأي الدين فيما عرض لهم من مسائل.

والطابع الذي يميز جل هذه الفتاوى هو طابع الجدة وتقدير المسؤولية أما الجدة فهي في الموضوعات التي تناولها من حيث أنها تهم رأي الإسلام في مسائل من حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأما تقدير المسؤولية فيتجلى في كونه لم يتأخر عن إبداء رأي الإسلام فيما يعرض عليه أو فيما يعرض للناس في حياتهم ويكون مصيريا بالنسبة لهم. ونسوق مثالا على ذلك محنة الشعب المغربي إبّان عهد الحماية البغيض وذلك عندما رفع جماعة من القواد الإقطاعيين عريضة إلى الإقامة العامة الفرنسية يطالبون فيها بخلع محمد الخامس الملك الشرعي للمغرب فتصدى لهذه القضية مينا شرط الشرع في أهل الحل والعقد الذين يولون ويعزلون، وكان لهذه الفتوى صداها بين أوساط العلماء في جميع أنحاء المغرب.

ومثال آخر من نفس المناسبة لقد كانت حركة القداء والمقاومة على أشدها في المغرب سنة 1954. وقبض البوليس الفرنسي على القدائي الشهيد محمد الزرقطوني. فلما رأى أنه لا يستطيع الفرار، وربما يضعف أمام أجهزة التعذيب فيفشي بما عنده من

أخبار المقاومة حيثذ قتل نفسه بالسم. وأشاع أهل السوء أنه مات على غير ملة فأصدر الأستاذ كتون فتواه في الموضوع كان لها أيضا دور وطني عظيم في إذكاء روح الحماس لدى الفدائيين وأسقط في يد الاستعمار وأعوانه.

وهناك موضوعات أخرى تعرض لها الأستاذ كتون في فتاواه فأبانت عن حكم الشرع الإسلامي فيها وأوضحت أن الأستاذ كان يمتلك كل الشروط ليقول في كل المسائل عن اجتهاد وتبصر ومع ذلك كان حريصا أن لا يفتي في كل شيء. وحريصا أكثر على الإدلاء بما علمه الله في المهم من الأمور، وأشد حرصا على تقدير المسؤولية في الفتوى بعد أن توفرت فيه كل مؤهلاتها من معرفة بكتاب الله وحفظ للسنن المروية عن رسول الله ﷺ ومعرفة بمعاني الخطاب وموارد الكلام ومصادره، ومعرفة بأقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين وما اتفقوا عليه مما اختلفوا فيه. ومعرفة وجه النظر والاجتهاد والقياس ووضع الأدلة في مواضعها والترجيح والتعديل. وهذه هي مجمل الشروط التي ذكرها ابن رشد في البيان والتحصيل، والقرافي في شرح تنقيح الفصول، والشاطبي في الموافقات وغيرهم.

إن هذه الفتاوى التي صدرت عن الشيخ كتون. كانت صادرة عن عالم مدرك لخطورة القضايا التي تناولها. عالم محص لموضوعاته ولأنه يعلم أن المفتي مخبر عن الله فإنه من هذا المنطلق خاض في موضوعات التقدم العلمي الراهن مثل مسألة الصعود إلى القمر وأطفال الأنابيب والتلقيح الاصطناعي وإذا كان حديثه عن الصعود إلى القمر ليس بأسلوب فتوى لأنه قرر فيه فقط أنه ماثرة علمية جليلة وهي مما يستدل به على صحة وقوع المعراج النبوي وليس في الإسلام ما يعارض صعود الإنسان إلى القمر وليس في وصول الإنسان إلى القمر ما يناقض تعاليم الإسلام. قلنا إذا كان حديثه عن الصعود إلى القمر لم يكن بصيغة فتوى. فإن حديثه عن أطفال الأنابيب والتلقيح الاصطناعي هو فتوى شارك بها حول هذا الموضوع الذي كان في جدول أعمال المجمع الفقهي بمكة المكرمة. وسيرى القارئ الكريم في تلك الفتوى ما يسمح به الدين الإسلامي مما لا يسمح به.

وفي هذه الفتاوى أيضا نوع آخر فريد في بابه. كان العرف المغربي جاريا به إلى وقت قريب والمقصود ظواهر التوقير والاحترام الخاصة بالتوصية على تعظيم أهل الفضل من ذوي العلم والعمل واحترامهم في كل مكان. مستدلا على جواز ذلك بالآية الكريمة من قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وِدَاءً». ومن قول عمر بن الخطاب في وصيته لجيوش الفتح الإسلامي (وستجدون قوما حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما حبسوها له) وهو تخريج لطيف ينفي عن تلك الظواهر الطبقيّة والتخبوية كما أولها بعض المتأولين من الباحثين المتأثرين بالإيديولوجيات والمذاهب الغربية.

وبعد، فإن من الرفاء للعلامة عبد الله كنون أن نعمل في إطار جمعية مكتبته التي حبسها على المثقفين والطلبة والأساتذة الباحثين؛ على إخراج إنتاجه العلمي الكبير وإعادة طبع ما نفذ منه. والله الموفق لما فيه الهدى والصلاح.

جمعية مكتبة عبد الله كنون طنجة

المفتي مخبر عن الله

تعتبر مهمة الإفتاء مسؤولية دينية ودينية معا، فالمفتي مخبر عن الله كما يقول الفقهاء، أي عن شرعه وأحكام دينه، وهو بمقتضى ذلك يجب أن لا يصدر فتوى إلا بعد التحري والمبالغة في تحرير مناسق المسألة والتماس الدليل الشرعي عليها.

ومن حيث أن الفتوى تتعلق بأحكام المعاملات، كما تتعلق بأحكام العبادات، فتمنع بها حقوق وتستباح حرمات، فإن المفتي يتحمل بذلك عبئا ثقيلا من أمر الدين والدنيا.

وكانت الفتوى قبل اليوم تدور في فلك المذهب وقواعده وتعتمد أقوال علمائه وحاملي رايته، لا تكاد تخرج عن ذلك إلا نادرا حينما يكون الدليل الشرعي واضحا وبم تناول الجميع، أما اليوم وبعد أن نشرت كتب السنة وشروحها وكتب الخلاف العالي والمذاهب الفقهية المتعددة، وأصبحت متداولة بين أيدي الناس، وأطلع الفقهاء وطلبة العلم على ما بها من أدلة ومدارك تخالف ما كانوا يعهدونه ويتمسكون به في بعض المسائل، فإن المفتي الآن صار مطالبا بتخريج المسألة على مقتضى الدليل الشرعي من الكتاب والسنة وما في حكمهما ومقارنة المذاهب وأقوال الأئمة والترجيح بينها.

فإن أغلبية الناس لم تعد تقنع بغير الراجح والأقوى من المذاهب، وأما فروع الفقه، فهي مقررّة لديها وتعرفها كما تعرف أبناءها ولا تستفتي فيها وهذا هو ما يرفع إلى رابطة العلماء في أكثر الأحيان من الاستفتاءات، أضف إلى ذلك، طلب الفتوى فيما جد من المعاملات التجارية والمالية، التي لم تكن معروفة من قبل، وعلاقتها بالربا والصور المحرمة من البيوعات وما إليها، فالحق أن الشعور الديني والحمد لله ما يزال متغلغلا في النفوس وإن جهد من جهد في محوه. وتعفية أثره وادعاء أن العصر يقتضي الأخذ بالقوانين الوضعية التي تجاري هذه المعاملات، وألا توقف الاقتصاد الإسلامي عن النمو والازدهار، وهو ادعاء باطل ومحاولة للتخلص من أحكام الشريعة الإلهية التي كفلت للناس جميع المصالح ودرأت عنهم كل المفاسد، ولا يمتنع في ظلها أي تقدم ونمو لا يكون فيه حيف على حق الغير واستغلال للمجهود الخاص أو المصلحة العامة.

فقرات من مقدمة كتبها الأستاذ عبد الله كنون لكتاب
في الفتاوى تأليف العلامة محمد كنوني المذكوري.

الفتاوى

حكم تشريح الجثث (1)

الحمد لله ورد على كاتبه سؤال من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مرفوع إليها من السيد وزير الصحة العمومية في شأن التشريع لتشريح الجثث البشرية في كلية الطب لأغراض علمية طالبا موافاته بعناصر هذا التشريع من الكتاب والسنة مع اعتبار عنصر الاجتهاد الخ. والجواب عن ذلك يتلخص فيما يلي :

دليل عام

إن علم التشريح من العلوم المهمة التي يطلب من المسلمين طلبا أكيدا معرفتها وتحصيلها وذلك على سبيل فرض الكفاية الذي إذا قام به بعضهم سقط الطلب عن الباقي وإذا تركه اثموا جميعا.

وهذا أمر متفق عليه في شريعة الإسلام لا يخالف فيه أحد لورود الحض على طلب العلم من غير تخصيص ولا تعيين لعلم من العلوم في آيات الكتاب العزيز وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ولأن المجتمع الإسلامي وحكومة الإسلام لا يقوم لهما أمن ولا ينتظم لهما شأن بغير العلم والمعرفة، ولا سيما ما يتعلق بحفظ الصحة وتدير الحياة حتى قيل أن حفظ الأبدان مقدم على حفظ الأديان فإن الدين لا ينضبط مع المرض وكثير من شعائره مفيد بالاستطاعة وهي مع المرض مفقودة.

ومما يدل على مطلوبة هذا العلم بالخصوص من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون..﴾. قال القرطبي: المعنى وفي خلق أنفسكم من نقطة وعلقة ومضغة ولحم وعظم إلى نفخ الروح، وفي اختلاف الألسنة والألوان والصور، إلى غير ذلك من الآيات الباطنة والظاهرة، وحسبك بالقلوب وما ركز فيها من العقول وما خصت به من أنواع المعاني والفنون، وبالألسن والنطق ومخارج الحروف والأبصار

والأطراف وسائر الجوارح وتأتيها لما خلقت له وما سوي في الأعضاء من المفصل للإنعطاف والتثني، وإنه إذا جفّ (أي ييس) شيء منها جاء العجز وإذا استرخى أناخ الذل فتبارك الله أحسن الخالقين.

وأدلّ منه قوله تعالى في الآية الأخرى: «فلينظر الإنسان مم خلق، خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب». ففيه كما في الآية قبله أمر بالنظر فيما يوصل إلى ذلك وليس هو إلا علم التشريح.

قاعدة محكمة

ومن المعلوم في الأصول أن ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب، وحفظ الصحة وعلاج الأمراض يعلم الطب من الواجب المحتتم والتشريح أهم الأبواب في علم الطب فهو واجب لذلك بل ولمعرفة قدرة الله عز وجل والوقوف على بديع حكمته، كما أشارت له الآيتان السابقتان وغيرهما من الآيات الكريمة. قال الشيخ داود الأنطاكي: أول ما يعتني به الحكماء التشريح وهو يزيد الإيمان بالصانع الحكيم ويرشد إلى مواقع الحكمة، وفوائده في الطب ظاهرة جدا فبمقتضى هذه القاعدة الأصولية نحكم بأن علم التشريح من العلوم الواجب تحصيلها ومعرفتها على المسلمين، وهي قاعدة محكمة في كل ما كان من هذا القبيل. ولو لم يكن علم التشريح مطلوباً لما اشتغل به حكماء الإسلام وأطبائهم في مختلف العصور وألقوا فيه التأليف النافعة كالشيخ الرئيس ابن سينا والإمام الرازي وغيرهما.

ومثل هذه القاعدة في عمومها وتحكيمها الآية القرآنية القائلة: «ومن أحيانا فكأنما أحيانا الناس جميعا بل هي صالحة لأن تكون أصل القاعدة وماخذها ففي هذا المقام يقال إن تشريح الجثث لا يراد لذاته وإنما يراد لحفظ حياة المرضى وإعادة الصحة إليهم، وهو بهذا القصد يكون سعياً في حياة الأنفس التي رغب فيها هذه الآية، فهو مطلوب ومرغوب فيه.

أحكام فقهية يستأنس بها في هذه المسألة

قال الشيخ خليل في باب الجنائز: «ويقر عن مال كشر ولو بشاهد يمين لا عن جنين. وتؤولت أيضا على البقر ان رجي، وإن قدر على إخراجها من محله فعله». فإذا كان بقر بطن الميت يجوز لأجل استخراج مال فلعله أخرى أن يجوز ذلك لغرض أعظم وأهم من المال وهو المحافظة على صحة الأمة ودفع الأمراض عنها، وأما إخراج الجنين من بطن الأم الميتة فقد اختلفت فيه أقوالهم ولكن الراجح البقر إذا تبقت حياته وهو قول أصبغ وأشهب وسحنون وإليه أشار الشيخ خليل بقوله وتؤولت يعني المدونة على البقر الخ قال ابن حبيب الصواب عندي قول سحنون وأصبغ لأن الميت لا يؤله ذلك وقال اللخمي قال مالك لا يقر عليه وقال أشهب وسحنون يقر عليه. فقدم مالك الأم لأن ذلك مثله بها، وقدم الآخر أن حق الولد وهو أحسن، وإحياء نفس أولى من صيانة مثل ذلك من ميت اه انظر الرهوني والاختصار. فهذا حكم فقهي يجوز التصرف في جثة الميت لأجل مصلحة الحي، والضرورات تبيح المحظورات.

دفع شبهة

نعم جاء في الحديث كسر عظم الميت ككسره حيا رواه أبو داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا، وهو محمول ولاشك على انتهاك حرمة الميت التي هي في نظر التشريع مثل حرمة الحي ولذلك حرم نبش قبره والمشي عليه لأنه يتأذى بذلك مثل ما يتأذى الحي، لكن إن كان النبش لغرض شرعي جاز كما قال الشيخ خليل «والقبر حبس لا يمشى عليه ولا ينبش مادام به إلا إن يشحّ ربّ كفن غصبه أو قبر تملكه أو ينسب معه مال الخ. فإن أغراض الشرعية تنفي هذا الحرج. ومثل ما ذكره النبش للتحقيق من سبب الموت إن وقعت التهمة في ذلك فالشبهة في مسألتنا حيثذ مدفوعة لأن المنهي عنه هو كسر عظم الميت تهاونا به أو تشفيا منه وهذا لا يمتري أحد في تحريمه.

الضرورة تقدر بقدرها

وإذا ثبت أن التشريع للتعليم، وهو غرض شرعي، جائز، فينبغي أن يحتاط في ذلك غاية الاحتياط بحيث يقتصر فيه على القدر الذي تحصل به الفائدة ولا يتجاوز إلى العبث بجثة الميت، وإن أمكن مع ذلك تعدد الجثث لإجراء التشريع في كل واحدة منها على عضو دون آخر بحيث لا ت تلف الجثة بذلك كان أولى، وهذا هو ما تقتضيه القاعدة الأصولية التي تقول أن الضرورة تقدر بقدرها والله أعلم.

عبد الله كنون

(2) حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب

أصبح التطور العلمي في هذا العصر مخيفاً أحياناً لما يقضي إليه من نتائج مدمرة للأخلاق والمواصفات الإنسانية والعقائد. وأما برامجه التي تهدف إلى التغلب والسيطرة على البلاد والعباد والتفنن في صناعة أدوات السحق والحق. فإنها قد طغت على الأعمال العلمية التي يراد منها تخفيف ويلات الإنسانية ومعالجة الأمراض المستعصية بحيث صار ما يتفق في هذه البرامج الجهنمية يتجاوز حدود التقدير ويضغط على الإنفاق في الاتجاه العلمي الصحيح مضيقاً له ومتسبباً في تأخره.

وما انتشار الجفاف في مناطق عديدة من العالم والمجاعة المترتبة عليه، وموت الملايين من البشر في أفريقيا وآسيا لنقص التغذية أو إغواها بالمرة، إلا أحد مظاهر الانصراف عن البحث عما ينفع الناس والاشتغال بما يعزز قوى العدوان، وتوظيف العلم في اختراع وسائل الموت والخراب.

لذا فمن واجب رجال العلم والدين وحماة الفضيلة ومحبي السلام في العالم أن يقفوا في وجه هذه الأخطار التي تهدد الإنسانية والحضارة والقيم الأخلاقية والمثل العليا، ويعيدوا للناس إيمانهم بالحقائق الثابتة والمصالح العامة والعدالة والإخاء وأن يقللوا من هذه الثقة العمياء في العلم، ويقوّوا الثقة بالله عز وجلّ ودينه وشرائعه.

ونحن المسلمين الذين ما يزال بين أيدينا بصيص من نور يهدينا سواء السبيل علينا أن نحذر من كثير من المزالق التي يجرنا إليها دعاة التقدم العلمي ومحترفوا التكنولوجيا الحديثة حتى لا نقع في المهاري التي تبعدنا عن معالم الهدى ومنارات الرشد.

وهذا الذي عرض علينا من أنواع التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب هو مما يؤدي إلى محاذير كثيرة ونتائج خطيرة تنعكس على حياة الأسرة والأوضاع الاجتماعية والخلقية، والدينية بما يبيح الممنوعات ويحل المحرمات وينقض أحكام

الشرع في الزواج والنسب والغدة والاستبراء والميراث والمصاهرة وتحليل الفروج والوطء الموجب للحد وغير ذلك مما هو في الواقع هدم للشريعة المطهرة التي حافظت على كيان المجتمع الإسلامي النقي قرونا عديدة. وميزته بصفاء الدم وبراءة الأرحام وسوية الخلقة حتى إنه كان يستغني عن التطبيب والعلاج من كثير من الأمراض والعقد النفسية التي ما عرفها إلا مؤخرا عند اختلاطه بالأجانب عنه ومس تيار الحضارة الغربية له.

وإذا كانت القاعدة الفقهية العامة هي أن الوسائل تعطى حكم المقاصد فما حرم من هذه المقاصد حرم ما يتوصل به إليه.

فإن تلقيح امرأة بنطفة رجل غير زوجها أو ببويضة امرأة أخرى وذلك في حالة عقم الزوج أو عقر الزوجة بقصد الإنجاب هو من المحرمات لما يترتب عليه من المنوعات السالفة الذكر في النسب والإرث والمصاهرة وغيرها.

وكذلك تلقيح نطفة رجل ببويضة امرأة ليست زوجة في أنبوب مما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة وزرع هذه اللقيحة في رحم زوجة الرجل وتلقيح نطفة رجل ببويضة امرأة ليسا زوجين في أنبوب وزرع لقيحة هذا المزيج في رحم امرأة متزوجة. وكذا زرع نتيجة بذرتي زوجين في رحم امرأة أجنبية عن البويضة ولو كانت زوجة ثانية للرجل.

فكل ذلك محرم شرعا مهما كان الداعي إليه، فإن من تمام الأمومة الحمل كما قال تعالى (حملته أمه وهنا على وهن).

وهذه الأنواع من التلقيح المباشر أو بواسطة الأنابيب، مما ابتكره الأطباء المحدثون، هي مما يجري به العمل اليوم في الغرب بكثرة، لأن قضية النسب والروابط الأسرية وأسباب الإرث هي مما يتساهل فيه هناك ويخالف ما تقرر في شرع الإسلام.

وعليه فإذا انتفت هذه المخالفة، ولم يكن هناك ما يعطل الحكم الشرعي في الزوجية والنسب والإرث وما إلى ذلك من المسائل، بحيث يكون الغرض من التلقيح جائزا

شرعا وسليما من المواخذة فإنه لا بأس به حيثئذ سواء كان مباشرا كتلقيح امرأة بنطفة زوجها مباشرة أو بعد تلقيح بذرتيهما في أنبوب وزرع اللقيحة في رحم الزوجة مع التحري في ذلك بأن يكون على يد طيبة مسلمة أو طيبة أجنبية فإن لم توجد فطيبيب مسلم مأمون فإن لم يوجد فأجنبي كذلك.

هذا وينطلق تقرير المجمع الفقهي بمكة المكرمة في موضوع التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب من نظرية الأطباء والفقهاء الذين يرون أن زرع الحياة في المواليد الإنسانية، يكون بعد تلقيح نطفة الرجل ببويضة المرأة في الرحم ونرى أن الحياة كامنة في بذرتي الرجل والمرأة منذ إنشائهما ونستدل على ذلك بقوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ) سورة الأعراف الآية 172 وهي تشير إلى أخذ الله العهد عليهم بالإيمان به وهم في عالم الغيب كما جاء عن النبي ﷺ في تفسيرها : إنه لما خلق الله آدم أخرج ذريته من صلبه وهم مثل الذر، وأخذ عليهم العهد بأنه ربهم فأقروا بذلك. وقد روي عنه ﷺ من طرق كثيرة. ويعني هذا حياة كل من النطفة والبويضة قبل التلقيح ولهذا جاء في الحديث : تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس. والله أعلم.

عبد الله كنون

رابطة الطلاب الإسلاميين في فرنسا

(3) سؤال حول أخذ الجنسية الفرنسية بالنسبة لأبناء المهاجرين

أستاذنا الفاضل : عبد الله كتون

السلام عليكم ورحمة الله.

نظرا لتواجد عدد كبير من أبناء المهاجرين بفرنسا، وبحكم ازديادهم وترعرعهم بهذا البلد أصبحت تطرح لديهم مشاكل عدة منها مشكل أخذ الجنسية الفرنسية.

ذلك أن كل واحد من هؤلاء يطرح عليه هذا الأمر ويحده إلى درجة أنه غالبا ما يصبح بين أمرين اثنين :

- إما أن يأخذ الجنسية الفرنسية وبذلك يعمل على تسوية وضعيته الإدارية والوظيفية ويصبح بإمكانه المساهمة الفعالة كمسلم في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والمطالبة بحقوقه، كمواطن فرنسي.

- وإما أن يرفض الجنسية فيصبح مهددا بالطرد من يوم لآخر ولأبسط الأسباب. فيعود بذلك إلى بلده الأصلي فتطرح عليه صعوبة التكيف مع مجتمعه هذا مع صعوبة الحصول على عمل شريف خصوصا وأن أغلبية هذا الجيل لا تتكلم حتى اللهجات المحلية.

هذا مع العلم بأن أخذ الجنسية الفرنسية يحتم عليه إجباريا قضاء سنة كاملة بالخدمة العسكرية ويدفعه إلى الاستقرار النهائي بهذا البلد مع ما يحويه هذا الأخير من أجواء وظروف تعرفونها جيدا.

نرجو منكم أستاذنا الفاضل أن تنصحنونا في هذا الأمر مع تبيان الرأي الشرعي في

المسألة. فنحن كجمعية إسلامية بفرنسا نعمل على إصدار مجلة «المسلم» بالفرنسية وتطرح علينا هذه الأسئلة باستمرار وفي عدة مناسبات. ولا نريد أن نخوض فيها دون استشارة علمائنا الأجلاء.

ونشير في الأخير أن نص الرسالة قد وجهناه أيضا إلى كل من الأساتذة : يوسف القرضاوي، محمد الغزالي، عبد العزيز بن باز، أحمد حماني، سباط يلديريد، مصطفى بن حمزة.

نرجو الله سبحانه أن يوفقنا جميعا لخدمة الإسلام والمسلمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

من :

إخوانكم من جمعية رابطة الطلاب الإسلاميين بفرنسا.

ملاحظة : بما أن العدد القادم من المجلة سيصدر قريبا وأنا سننشر نصائحكم به فنود لو تفضلتم بالجواب عاجلا.

وجزاكم الله عنا خير الجزاء.

حكم التجنس بجنسية أجنبية

الحمد لله،

إخواننا الأعزاء أعضاء رابطة الطلاب الإسلاميين في فرنسا

السلام عليكم ورحمة الله

وصلتني رسالتكم في موضوع (أخذ الجنسية الفرنسية بالنسبة لأبناء المهاجرين). تذكرون فيها أن هؤلاء الأبناء بحكم نشأتهم في فرنسا وتكاثرهم يوماً عن يوم، تواجههم مشاكل عديدة ومن أخطرها فرض الجنسية الفرنسية عليهم، وهم مخيرون بين قبولها أو التعرض للطرده من يوم لآخر. وتبينون مخاطر التجنس التي منها الخدمة العسكرية مع ما يلزم على الإقامة المستمرة في بلد غير مسلم من التخلق بأخلاق أهله والخضوع لأحكام غير الإسلام ونشوء أولادهم على الإلحاد أو ملة غير ملة الإسلام. هذا في حين أنهم إذا قبلوا الجنسية الفرنسية تسوى وضعيتهم الإدارية والوظيفية ويصبح بإمكانهم المطالبة بحقوقهم كفرنسيين.

وتطلبون مني أيها الإخوان بيان الحكم الشرعي في ذلك والنصيحة التي أوجبها الله على المسلم لأخيه، وجعلها النبي ﷺ هي جماع الدين حين قال: (الدين النصيحة).

ولأنني بمقتضى ذلك أقول لكم أن ما ذكرتم من سوء المصير لأبناء المهاجرين إلى بلد غير إسلامي، كان هو السبب في حكم العلماء المسلمين السابقين بحرمة هذه الهجرة ولا سيما مع طول الإقامة، فإنهم كانوا يخافون عليهم الكفر والمروق من الدين.

وعليه فلا يجوز قبول هذه الجنسية التي تؤدي إلى هذا المخطور الفظيع، مع التنكر لأصلهم العربي والتفريط في قوميتهم وأخلاقهم الإسلامية وتاريخهم العظيم.

ولا ينفعهم ما يغرونهم به من المساواة مع المواطنين الفرنسيين والحصول على حق

التوظيف أو تسوية الوضعية الإدارية فإن ذلك كله مما لا طائل تحته، ومنفعة معجلة إن تحققت، وإلا فالحق هو ما جاء في الآية الكريمة : (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم).

وليس أظلم ممن تعطيه من قلبك، ليعطيك من جيبه، وكفى بك أن تصبح جنديا تحت الراية الأجنبية، تحارب أخاك في الملة والدين.

أما التعلل بصعوبة العودة إلى الوطن والتكيف مع المجتمع الإسلامي وتعذر الحصول على عمل شريف فيه وكون أغلبية هذا الجيل الناشئ في البلد الأجنبي لا يحسن التكلم حتى باللهجة المحلية لبلده فهو من العجب، ومما يبعث على الشفقة مما آل إليه حال هذا الجيل وضعف إرادته وحبه للأجانب وكرهه لأهله وذويه.

حقا لقد كان علماؤنا السابقون الذين حرموا الهجرة إلى أرض الكفر حكاماء، ونحن ما قلنا بجوازها إلا لطلب العلم أو للارتزاق بالعمل الحر أو للتجارة أو للعلاج، وبالأولى لدعوة الكفار إلى الإسلام كما فعل مهاجروا الصحابة إلى الحبشة الذين أسلم على يدهم النجاشي ملك الحبشة، فإذا صارت الهجرة ارتقاء في أحضان الأجانب، وتنكرا للمقومات الذاتية والروحية للمهاجر المسلم، فإنها مما لا يقول به وطني حر ولا مسلم مخلص.

والله نسأل لهؤلاء الأبناء أن يهديهم إلى سواء السبيل ويربهم الحق حقا ويلهمهم اتباعه، والباطل باطلا ويلهمهم اجتنابه وبالله التوفيق.

عبد الله كنون

الأمين العام لرابطة علماء المغرب

(4) عريضة القواد في ميزان الشرع

العلم هو الشرط الأول في أهل الحل والعقد، الذين يولون ويعزلون

لا يجوز خلع الإمام بلا سبب ولو خلعه لم ينفذ

بعد مؤتمر الطريقين الفاشل رفع جماعة من القواد الإقطاعيين بزعامة الكلاوي عريضة إلى الإقامة العامة الفرنسية يطالبون فيها بخلع السلطان، وصدرت فتوى من رئيس الطريقين في تصحيح هذه العريضة، وهذا رد على تلك الفتوى. [شوال 1372 يوليوز 1953].

نشرت الصحافة الفرنسية التي تصدر في المغرب بهذا الإمضاء (السي عبد الحى الكتاني من علماء القرويين ورئيس الطريقة الكتانية) كلمة في حكم فتوى تتعلق بعريضة القواد الخارجين على إمامهم وإمام جميع المغاربة السلطان المؤيد بالله سيدي محمد بن يوسف. ومضمونها إثبات الحق لهؤلاء القواد في تولية السلطان وعزله والرد على من يقول بأن هذا الحق هو من اختصاص العلماء حملة الشريعة المطهرة وأهل المعرفة بأصول الدين الحنيف وإذا صحت نسبة هذه الفتوى لمن نسبت إليه فإنها تكون من دواعي الرثاء لما أصاب هذا الشيخ من الانتكاس في علمه وعمله وفي سلوكه بعامة، ويحق عندها أن يقال: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك!».

لم يجد الشيخ دليلا يستند إليه في إعطاء هذا الحق وهو حكم شرعي لجهلة القواد الاكلام المؤرخ الزياتي الذي حكى في تاريخه ان رجال الحكم ورؤساء القبائل طالما لعبوا الدور الفاصل في تولية السلاطين وعزلهم، وان علماء قاس وغيرهم لم يكن عملهم في مثل هذه الظروف إلا قبول من اختاره أولئك الحكام والرؤساء، وينحصر دورهم في تحرير البيعة وتذليلها بإمضآتهم من غير أن يكون لهم يد في الولاية ولا في العزل فيا لله من الإدعاء الفاضح والتزوير الفادح ..

أنا لا اتهم الشيخ في علمه بهذه القضية وأصلها وفرعها ولكني أتهم ضميره وإخلاصه ونزاهته !

إنه ولا شك ممن يعلم حق العلم ان هذه المسألة لا يرجع فيها للمؤرخين وإنما يرجع فيها لأهل العلم بالفقه والأصول، وأنه ولا شك ممن يعلم حق العلم انه إذا كان للمؤرخين أن يقولوا في هذه المسألة كلمة، فإن الزباني آخر من يمكن أن يتكلم فيها وينصت إليه الناس، لأنه لم يكن من أهل العلم والفقه وإنما حسبه رواية الأخبار وتدوين التواريخ في أسلوب مهلهل وعبرة عامية. إذ كان مزجي البضاعة من النحو وعلوم اللغة فمن أين له التمرس بعلم الأصول والأحكام حتى يؤخذ من قوله ويستأنس برأيه في مسألة شرعية خطيرة كهذه؟..

اما إذ اختفت خزانة الشيخ العامرة بأمهات الكتب في الفقه والحديث والأصول - ولا ندري له؟ - ولم يبق فيها إلا تاريخ الزباني المذكور فإننا ننقل له كلام الناس وأهل الشأن في هذه المسألة ليعلم أننا لسنا ممن يقنع بالكلام الفارغ ويدعن للحجج الواهية، لاسيما ان كان الأمر يتعلق بإهدار حكم شرعي وتحريف الكلم عن مواضعه :

يقول الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية ما نصه : «فصل» فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها عن الكافة وان لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان - أحدهما - أهل الاختيار حتى يختاروا إماما للأمة - والثاني - أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة، وليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الامامة حرج ولا مأثم، وإذا تميز هذان الفريقان من الأمة في فرض الإمامة وجب ان يعتبر كل فريق منهما بالشروط المعتمدة فيه فاما أهل الاختيار فالشروط المعتمدة فيهم ثلاثة (أحدها) العدالة الجامعة لشروطها و(الثاني) العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتمدة فيها و(الثالث) الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصحح ويتدبر المصالح أقوم وأعرف.

ومثله باللفظ تقريبا في كتاب الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن

الحسين الفراء عصري الماوردي.

وقد ذكر هذه الشروط المطلوبة في أهل الاختيار كل من الإمام ابن زكري التلمساني وسيدي عبد القادر الفاسي والشيخ التاودي بن سودة والمحشي بناني والرهوني وصاحب الاختصار وغيرهم من الفقهاء المغاربة فلا نطيل بجلب كلامهم، وهم يسمون أهل الاختيار بأهل الحل والعقد.

ولعل من سخرية القدر بالشيخ الكتاني ان نستدل عليه بكلامه هو في أن أهل الحل والعقد هم العلماء لا القواد وهذا نص ما قاله في هذا الصدد بالصفحة (17) من كتابه «مفاهمة ذوي النبل والإجادة» الذي ردّ به على جريدة السعادة التي كانت مناصرة لمولاي عبد العزيز يوم خلعه أهل فاس.

قال الشيخ عبد الحي الكتاني «واما قولها فمن الرأي ان تشاور قيادة الجيش كما فعل المصطفى يوم الأحزاب ، فإليك عني من الفتوحات الأشعبية، الخلع المذكور لا يحتاج لمشاورة قياد جيوش وإن كان عليه السلام استشار قياد جيوشه. فقد كان فيهم مثل علي ابن أبي طالب وخالد بن الوليد وغيرهم ممن أتعبوا من بعدهم وأوهنوا من سبقهم أما قواد صاحب الرباط «يعني به مولاي عبد العزيز» فليسوا هناك من كل وجه على أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار قواد جيوشه وهو الإمام الأعظم في مسألة جزئية أما هذه المسائل العمومية فالصواب أن يسأل عنها أهل العلم الذين هم الأطباء، وقد فعلنا وحكموا بنصوص الشرع الطاهر فأمضيها».

وقال أيضا في صفحة 34 من الكتاب المزبور :

«فعلماء فاس هم الذين خلعوا صاحب الرباط وتقلدوا ذلك ونبهوا العامة على ما يفعلون وإلا فما عسى العامي السوقي أن يصنع وماله والتداخل في هذه المداخل، فبالعلماء يذهبون وبهم يجيئون، وهم معولهم في بيوعاتهم وشراءاتهم وانكحتهم.

فما عدا مما بدأ؟

بالأمس القريب يقول الشيخ عبد الحي الكتاني ان العلماء هم أرباب الشأن في البيعة

وينفي أن يكون للقواد وغيرهم من العامة رأي في هذا الأمر، ويستدل على ذلك بنصوص الشرع، واليوم يقول أن القواد هم الذين يولون ويعزلون. ويستدل بكلام الزباني كأن طائفا طاف على كتب الشريعة فأحرقها والشيخ يخط في نومه :

وما من كاتب الا سيفيني ويقي الدهر ما كتبت يداه

فلا تكتب بكفك غير شيء يسرك في القيامة ان تراه

ثم نقول ان خلع السلطان هو إحدى الكبائر في الدين ولم يجوز العلماء خلمه إلا لسبب واحد هو الكفر والعياذ بالله قال العلامة سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد: «لا يجوز خلع الإمام بلا سبب، ولو خلعه لم ينفذ، وإن عزل نفسه فإن كان لعجز من القيام بالأمر اعزل وإلا فلا، ولا يعزل الإمام إلا بالفسق».

وقال القاضي عياض «جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام انه لا يخلع السلطان بالظلم وتعطيل الحقوق ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخويله».

قال الشيخ حلولو في شرحه لجمع الجوامع عند قول المتن (ولا يجوز الخروج على السلطان) ما نصه «من ثبتت إمامته وجبت طاعته واتباعه في اجتهاده ومذهبه فيما ليس بمعصية، فإن تغيرت حاله بكفر واضح وجب خلعه وإن كان ذلك ببدعة كاعتزال، فإن دعا إليها لم يطع».

واصل ما ذكر من عدم خلعه بما عدا الكفر حديث الشيخين البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت (رض) قال دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا ان بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعُسْرنا ويسرنا وأثرة علينا وان لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان أي دليل واضح من كتاب وسنة صحيحة.

ونحن إنما أتينا بهذه النصوص للاستدلال على عدم جواز الخلع حتى من العلماء في الحد الأدنى للمسألة ومعلوم ان نازلتنا ليست من هذا القبيل فجلالة الملك حفظه الله لا تحوم حوله الشبه بوجه من الوجوه، واصل النزاع عند هؤلاء القواد وعند حامل لواء

غدرهم على الصّحيح هو محاولة جلالة الملك منعهم من الظلم والسلب والنهب وإنكاره عليهم ما هم متلبسون به من الفسق والفجور والاستهتار، فأخذتهم العزة بالإثم وخافوا من العزل فقاموا بهذه المناورة، ومن المؤسف حقاً أن ينقاد الشيخ عبد الحي في حبيلهم ولا ينبههم إلى حكم الشارع في المسألة وهو أن الوالي غير الإمام يعزل بالفسق فهم المعزولون لا إمامهم.

قال العلامة السّعد في شرح العقائد النسفية «المستور في كتب الشافعية ان القاضي يعزل بالفسق بخلاف الإمام والفرق ان في عزله وجوب نصب غيره إثارة الفتنة لما له من الشوكة بخلاف القاضي ومثله في اختصار الرهوني وحواشي الرقاقية.

وبعد فان للشيخ سيدي أحمد زروق الملقب بمحتسب العلماء والأولياء في كتابه قواعد التصوف قاعدة مناسبة لهذا الموضع يروق لنا أن نختم بها هذه الكلمة ونسوقها هدية إلى شيخ الطائفة الكتانية هداه الله.

قال الشيخ زروق - حفظ النظام واجب ومراعاة المصلحة العامة أمر لازم فلذلك اجتمعوا على تحريم الخروج عن الإمام بقول أو فعل حتى انجر إلى إجماعهم على الصلاة خلف كل بر وفاجر من الولاة وغيرهم ما لم يكن فسقه في عين الصلاة وكذا يرون الجهاد مع كل أمير من المسلمين وإن كان فاجراً لا غيره. وزعم ابن مجاهد إجماع المسلمين على ذلك وأنكره ابن حزم وفيه كلام لهما.

والمعول عليه المنع بكل حال، فقد قال عليه السلام ما سب قوم أميرهم إلا حرموا خيره وقال عليه السلام «المومن لا يذل نفسه» قال ابن عباس يتعرض للسلطان ويسأل منه النصف، وفي الترمذي : ما مثى قوم إلى السلطان شبرا ليذلولوه إلا أذلهم الله تعالى إلى غير ذلك مما يطول. ذكره ويجمعه قوله عليه السلام من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه و (القوم) اهرب الناس مما لا يعنى والله سبحانه أعلم».

عبد الله كنون

(5) حكم قاتل نفسه

فتوى صدرت سنة 1954

وقع السؤال عن حكم قاتل لنفسه لا استحلالا ولا تخلصا من نكبة، ولكن إشارا لغيره بالحياة لأنه لو لم يفعل لصب عليه من أنواع العذاب، ما لا يملك معه أن يتهم أناسا فيقعوا في يد من لا يرحمهم، ولا جزاء لهم عنده إلا الموت، هذا مع العلم بأن القاتل ومن يخشى عليهم كلهم من المجاهدين الأبرار، فصدر الجواب : ان لهذا القاتل - إن شاء الله - لاجرين، كما قال النبي ﷺ في عامر بن الأكوع وكان قد أصاب نفسه بسيفه في غزوة خيبر فمات، فجاء ابن أخيه سلمة بن الأكوع إلى النبي ﷺ وهو يبكي، فقال زعموا ان عامرا حبط عمله، فأجاب ﷺ كذب من قاله ، ان له أجرين - وجمع بين أصبعيه - انه لمجاهد مجاهد، رواه البخاري.

ولا نجعل الفرق بين حال المسؤول عنه. وحال عامر ولا كنا نريد أن نوطئ لما يلي: وهو ان العبرة بالمقاصد، فهذا قرمان برغم بلائه الحسن في الغزوة المذكورة يقول فيه النبي ﷺ انه من أهل النار، ويشبهه الصحابة في ذلك، فيتبعه أحدهم ويراقبه حتى يراه قتل نفسه من ألم الجراحة التي أصابته وحيث يعرفون ان الرجل كان منافقا وان الرسول ﷺ أخبر عما علم من حاله قبل ذلك.

ونقل القسطلاني في شرح هذا الحديث عن المهلب انه قال: هذا الرجل ممن أعلنا ﷺ انه نفذ عليه الوعيد من النفاق ولا يلزم منه ان كل من قتل نفسه يقضي عليه بالنار. وإذا فقاتل نفسه مطلقا لا يكون من أهل النار إلا المستحل والمنافق ومن في معناهما ممن تحقق فيه مع القتل خصلة أخرى توجب النار.

ويظهر ان الوعيد الوارد في ذلك محمول على التغليظ ولهذا قال السفاقي كما عند القسطلاني بأثر النقل السابق : يحتمل أن يكون قوله هو من أهل النار إن لم يغفر الله له. وإذا كان هذا فيمن بان نفاقه، فما بالك بمن كان مومنا صادقا ومجاهدا مخلصا؟ فما بالك بمن أثر غيره بالحياة، وأتلف نفسه إبقاء على إخوانه المؤمنين؟

وقد صحّح العلماء عدم تكليف المكره واستثنوا من ذلك القاتل إذا أكرهه على القتل، لإيثاره نفسه على المقتول، وهذه القضية بالعكس فيها مفاداة بالنفس وإيثار للغير بالحياة، ثم هي لا تقف عند هذا الحد لأن المسألة ليست مسألة اتقاذ حياة أفراد وحسب، بل هي مسألة خطة جهادية يجب انفاذها وعمل في سبيل الله لا ينبغي إيقافه. وما أخرى العصاة القائمة بذلك وهي تهدف إلى حياة أمة بأسرها، أن يتمثل فيها بقول الرسول ﷺ، اللهم ان تهلك هذه العصاة لم تبعده فمن أحيائها فكأنما أحيى الناس جميعا. لذلك رجونا أن يكون لهذا القاتل أجران : أجر جهاده وأجر مفاداته.

ولا تنس هنا حديث الرجل الذي قال لأولاده إذا أنا مت فاحرقوني ثم اذروني في اليم لعلني أضل الله، ففعلوا فجمعه الله ثم قال له ما حملك على ما فعلت ؟ فقال، مخافتك يا رب فغفر الله له - ففيه دلالة على الاعتداد بالقصد الحسن في هذا المقام. والأمر بإحراق الجسد مع ما انضم إليه من الجليل بالصفات العلية، لا يقل عن إزهاق الروح وخاصة مع قصد المفاداة والنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولإمام المسلمين وعامتهم وباللله التوفيق.

عبد الله كنون

(6) حول تحديد الملكية

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

طنجة في 7 مارس 1963

سعادة السيد رئيس الاتحاد المغربي للفلاحة

سلام عليكم ورحمة الله

وبعد : فجوابا عن رسالتكم التي طلبتم فيها مني باسم الاتحاد الإدلاء إليكم برأيي الخاص ووفقا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية في مسألة تحديد الملكية لكون مجلس الاتحاد سيجتمع بعد غد لمناقشة هذه المسألة، أخص لكم القول في الموضوع نظرا لضيق الوقت بأنني لا أعلم نصا في الشريعة الإسلامية يجيز هذا التصرف الذي يعد حجرا على الناس فيما وسعه الله عليهم وقد أنكر القرآن ما هو أخف منه على المشركين في قوله : « وقالوا هذه أنعام وحرث حجر لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم الآية .. ».

ثم إنه يقتضي مد اليد في أراضي الناس وانتزاعها منهم وهو غصب يحرمه الإسلام وينهى عنه أشد النهي قال تعالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ».

وقال النبي ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » وحق الأموال الزكاة كما هو معلوم. ولم يحدث أن حصل شيء من هذا في تاريخ الإسلام وإنما كان النبي (ص) والخلفاء الراشدون يندبون الناس للبذل في الأزمات وعند تعرض المسلمين للخطر ولكن ذلك لم يكن عن طريق الفرض والإلزام ثم هو كان ضرورة مقدرة بقدرها ومرهونة بوقتها لا تشريعا قائما وقانونا لازما.

ولما أراد بعض الملوك في عهد الحروب الصليبية أن يقوم بعمل مماثل لذلك عارضه العلماء وقالوا له : اكس بيت المال كما كنسه عمر بن الخطاب وأخرج ما عندك من الأموال الخاصة بك وبحرمك وذويك وإذا لم يكف ذلك لتفريج الضائقة جاز لك حينئذ أن تأخذ من مال الرعية بقدر الحاجة.

هذا هو المحور الذي تدور عليه السياسة الإسلامية، بل سياسة الأديان كلها فإن المال من الكليات الخمس التي اتفقت الملل على حفظها.

وسلامي إلى إخوانكم المجتمعين في الاتحاد. وفقهم الله جميعا لما فيه رضاه وعلى خالص المودة.

والسلام

عبد الله كنون

(7) حول الإحرام من الطائرة

الحمد لله وقع السؤال عن إحرام الحاج المغربي المسافر بطريق الجو وغير المغربي مثله. هل يكون في الطائرة عند مسامتتها لرابغ باخبار الربان. أو في جدة بعد وصوله إليها وإرادته التوجه إلى مكة؟.

وقد أجاب كاتبه بما يراه في ذلك ويأخذ به، وهو أن النبي ﷺ لما عين مواقيت الحج لأهل كل بلد، قال : (من لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن وشرح هذا الكلام .. (هن) أي هذه المواقيت (لهن) أي لهذه البلاد (ولمن أتى عليهن) أي مر بها (من غير أهلهن) أي ممن ليست له بميقات. فيصدق بالمغربي الذي يجيئ إلى جدة، فإنه يحرم منها كما يحرم أهلها، وبالمدني الذي يكون في جدة فإنه يحرم منها، ولا يقال له اذهب إلى ذي الحليفة وهكذا .. لأن لفظ الحديث عام، وقد أتى بعد ذكر المواقيت المخصوصة، فلا يتقيد بشيء منها.

نعم يقال انه مر أولاً على ميقاته في الجو، فلا يصح له تجاوزه إلى ما بعده وان فعل فعليه الدم.

فيرد عليه بأننا لسنا مخاطبين بالإحرام في الجو، وبأن مرور الطائرة على الميقات مشكوك فيه، لأنه ياخبار الربان الذي غالباً ما يكون غير مسلم. وحتى لو كان مسلماً فإن الطائرة سريعة السير، إذا كانت تسير بستمائة كيلومتر في الساعة. فهذا معناه خمسون كيلومتر في الدرج أي في خمس دقائق. بله التي هي أسرع من ذلك، فكيف يتأتى لهذا الخبر أن يتحقق من موافقة مكان الإحرام قبل أو بعد وهو يسير بهذه السرعة، ثم يبلغ ذلك للحاج فلا يتهيأ إلا بعد أن يكون قد جاوز المكان بمسافة بعيدة جداً، يقول الفقهاء في مثلها انه يجب عليه أن يرجع للميقات ويحرم منه وإلا فعليه الدم؟

هذا إذا فرضنا صحة المسامطة، والا فهي أيضاً مستبعدة مع العلو الذي تكون عليه

الطائرة وهو قد يصل إلى عشرة آلاف متر أحيانا.

أضف إلى ذلك ما في الإحرام بالطائرة من الحرج وتقويت فضل الغسل، لأنه لا يتأتى بها لقلة الماء، وضيق المكان، ان الوضوء نفسه يقع على وجه الكراهة، لأنه إنما يكون في بيت الحلاء وهو مكروه، ثم تقويت وقوع الإحرام بعد صلاة لأنها في الطائرة لا تكون على الوجه الأكمل لضيق المكان وكثرة الزحام. ولذلك نصلى الأوقات المشتركة جمعا تقديميا إذا ركبناها بعد دخول الوقت. أو جمعا تأخيريا إذا ركبناها قبل دخوله. ولا نصلى فيها إلا إذا خفنا خروج الوقت. وأما الإحرام من المنزل أو من أحد المطارات التي تقف بها الطائرة قبل الوصول إلى جدة. فإن فيه مشقة عظيمة وربما أضر بضعاف البنية. زيادة على أن الإحرام قبل الميقات مكروه عند الإمام مالك.

فتبين بهذا أن لا مرور في الجو بالميقات محقق. زيادة على أننا غير مخاطبين بالإحرام في الجو، لأن الحديث الشريف نص بمنطوقه على أن الإحرام إما بالميقات المعين أو ببديله وإذن فإن من يؤخر الإحرام من المغاربة المسافرين بطريق الجو إلى الوصول لجدة وكذا غيرهم لا يكون مجاوزا لميقاته وليس عليه دم، وقد تحرى لحجه وفعل ما أمره به النبي ﷺ، وليس لأحد أن يقول له إنك خالفت الواجب من غير حجة ولا برهان، وقد أجاز فقهاؤنا المرور بذي الحليفة وعدم الإحرام منه لمن ميقاته الجحفة لكونها تقع بعد، وهي مخالفة صريحة للحديث أنكروها عليهم غير واحد، فأين نجى منها هذه المجاوزة الوهمية لرابغ في الجو؟

وهنا لابد أن يخطر بالبال ما درج عليه الحجاج المغاربة منذ زمن بعيد حين السفر في البحر، وهو الإحرام في السفينة عند مسامطة رابغ، عملا بقول الشيخ خليل رحمه الله (وحيث حاذى واحدا أو امر به ولو يبحر) يعني أن الحاج يحرم حيث يحاذى واحدا من الواقيت المعروفة أو يمر به ولو كان يبحر، فيقال ان من يرى الإحرام في الطائرة يأخذ بهذا النص وقيس الطائرة على السفينة. ونقول إن هذا القياس لا يصح لأنه من قياس الفروع بعضها على بعض وهو باطل عند الأئمة، ثم نقول ان الإحرام من

السفينة لم يقل به الإمام مالك، فقد نقل الشيخ بناني في حاشية الزرقاني قوله من رواية ابن نافع عنه "لا يحرم المسافر في السفن".

على أن قول الشيخ خليل (ولو يبحر) مقيد عندهم ببحر القلزم أي البحر الأحمر على ما ذهب إليه سند من علماء المذهب، والعلة في ذلك كما يقول ان المسافر ببحر القلزم يسافر مع الساحل فيمكنه النزول إلى البر فيحرم منه، والذي يسافر في البحار الأخرى لا يمكنه ذلك، لأنه يسافر في لج البحر، فلا يحرم في السفينة .. وهذه العلة ضعيفة وقد بحثوا فيها بما يطلها، قال العلامة الصاوي في حاشية مختصر الدردير نقلا عن حاشية الأصل ما نصه: "قد يقال انه وإن أمكنه النزول إلى البر، لكن فيه مضرة بمفارقة رحله، فلذا قيل انه لا يلزمه ان يحرم من المكان الذي حاذى فيه الميقات، بل له أن يؤخر إحرامه حتى يصل للبر فتأمل". وغير خفي أن النزول إلى البر للإحرام ثم العودة إلى الباخرة أصبح اليوم في حكم المستحيل.

يزاد على ذلك أن الإحرام من رابغ نفسه فيه كلام، قال الشيخ خليل (وفي رابغ تردد) قال العلامة الخرخشي في شرحه .. أي في كراهة الإحرام من رابغ كما عند سيدي أبي عبد الله ابن الحاج لقوله في مدخله وليحذر مما يفعله أكثرهم من الإحرام من رابغ، وهو قبل الجحفة، فيبتدئون الحج بفعل مكروه الخ. وعدم كراهته لأنه من أعمال الجحفة ومتصل بها، تردد (ا هـ).

ولا شك أن من يريد الاحتياط لحجه لا يتبع الأقوال المتضاربة التي إنما جاءت من مخالفة السنة.

والخلاصة أن إحرام الحاج المغربي في الطائرة فيه ما فيه، والأولى والصواب أن يحرم بجدة بعد الوصول إليها، وتهيئته للتوجه إلى مكة. قال الخطاب بعد بحثه في قول سند المتقدم "وعليه فهل يحرم إذا وصل جدة أو إذا ظعن منها؟ الظاهر الثاني لأن سنة من أحرم وقصد البيت أن يتصل إهلاله بسيره" ا هـ . والله الموفق.

إلحاق :

هذا وقد وقع السؤال أيضا عن الوقت المفضل لرمي جمرة العقبة حسب المذهب المالكي وغيره. والجواب أن الوقت المفضل لذلك هو ما بعد طلوع شمس يوم النحر كما جاء في الحديث من النهي عن الرمي قبل ذلك. وحمل على القادر لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء والضعفاء أن يرموا قبل ذلك. واختلف متى يبدأ وقت الرخصة فمذهب الإمام مالك أنه بعد طلوع الفجر وإن وصل قبل الطلوع انتظره وجوبا وهو مذهب أبي حنيفة أيضا، ومذهب الشافعي وأحمد جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز.

وبالله التوفيق.

عبد الله كنون

(8) على المسلم أن لا يتخذ أحداً غير رسول الله

ﷺ مقياساً للحق

[جواب كتب سنة 1954]

جاءنا من دار العروبة للدعوة الإسلامية بباكستان السؤال الآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأستاذ ... سيدي عبد الله كنون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد، فإننا مرسلون إليكم بالاستفتاء الآتي ونرجوكم الإفادة بالجواب بأسرع ما يمكن لكم من الوقت :

ما قولكم أدام الله فضلكم في العبارة الآتية :

«مما توجبه عقيدة ﴿ لا إله إلا الله محمد رسول الله ﴾ على المسلم : ان لا يتخذ أحداً غير رسول الله صلى عليه وسلم مقياساً للحق ولا يرى فيه شخصاً فوق النقد ولا ينقاد له انقياداً أعمى يجعل فكره تابعاً لفكره، بل عليه ان يعرض كل إنسان على هذا المقياس الإلهي للحق ثم لا يضعه إلا في الدرجة التي يستحقها بحكم هذا المقياس».

(عقيدة المسلم الأساسية من دستور الجماعة الإسلامية).

- 1 - فهل هذه العبارة متافية للعقيدة الإسلامية؟
- 2 - وهل تعد جماعة تعتقد بها من أهل الحق أم لا؟
- 3 - وهل تجوز قراءة كتبها ودعوة الناس الي قراءتها؟
- 4 - وهل يجوز أن يناط برجالها أمر التدريس أو القيام بخدمة أخرى في مدرسة من المدارس الدينية؟

5 - وان كان في مدرسة من المدارس الدينية علماء من هذه الجماعة يقومون بأمر التدريس مع الآخرين من علماء المسلمين، فهل تجوز مساعدة مثل هذه المدرسة مساعدة مالية أو معنوية؟

6 - وهل يجوز التعاون أو الاشتراك معهم في أمر من الأمور؟
أفيدونا توجروا.

وفي الختام تقبلوا منا فائق التحيات والاحترامات.

أخوكم في الدين محمد عاصم الحداد
مستشار العروبة للدعوة الإسلامية بـلاهور

الحمد لله.

الجواب والله الموفق للصواب ..

إن العبارة المذكورة ليس فيها ما ينافي العقيدة الإسلامية ولا ما يوجب شيئا من الإيرادات المضمنة في الأسئلة بعدها. بل إن ما تفيدته تلك العبارة وهو مدلول الآيات القرآنية الكريمة مثل قوله تعالى «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» وقوله «وان تطيعوه تهتدوا» وقوله «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله» وهكذا فإن الرسول ﷺ هو المتبوع الأعظم لأنه المبلغ عن الله عز وجل «وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى» وليست هذه الصفة لأحد سواه كائنا من كان. ومن ثم كانت مخالفته مخالفة لأمر الله «فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» وقال تعالى «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما» فجعل الإيمان منوطا بالرضى بحكمه ﷺ والنزول عند قضائه وهو مصداق الحديث القائل «والله لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به، وقال سبحانه (إنما

كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا» فانظر كيف قال ليحكم ولم يقل ليحكمما لما كان حكم الرسول هوحكم الله عز وجل، ومن أين يكون هذا لأحد غيره ﷺ؟ وقال عز من قائل «قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين» فجعل السطولي عن طاعته ﷺ كفراً، وهو كذلك. فليت شعري كيف عكس الأمر في الايرادات التي أوردت على العبارة السابقة وهي لا تنفي أكثر مما دلت عليه هذه الآيات العديدة؟

على أن ما يصدر من غيره ﷺ قولاً كان أو فعلاً، لا يخلو إما أن يوافق هديه وسنته وتدل عليه الأدلة الأصول من القرآن والحديث أولاً، فإن كان من القبيل الأول فهو حق لا مرية فيه. ولاكن بالنظر لموافقته للمقياس الصحيح الذي جاءنا به الرسول ﷺ لا بالنظر لمن صدر عنه. ويدل على ذلك قوله تعالى «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تومنون بالله واليوم الآخر»، والرد إلى الله بالعرض على كتابة كما أن الرد إلى الرسول بعد وفاته بالعرض على سنته الثابتة. وإن كان من القبيل الثاني فهو بدعة وضلال، يجب نبذه وعدم الأخذ به كما قال ﷺ «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

وكان الإمام مالك (رض) يقول «كل كلام فيه المقبول والمردود إلا كلام صاحب هذا القبر»، يعني به النبي ﷺ. ومن كلام الإمام الغزالي (رح) «اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال»، وهو مما تواصل به علماؤنا رحمهم الله خلفاً عن سلف، وإلى الإشارة بقول أحدهم :

مهما عرفت الحق بالرجال بقيت في متاهة الضلال

وقد اختلف الأئمة في حججية قول الصحابي المجتهد بالصحة والمنع، والثالث التفصيل وعزاه الباجي للمالك وهو انه حجة بشرط أن لا يعلم له مخالف لأنه حينئذ إجماع، وإن خولف فليس بحجة لأن القول الآخر يناقضه. ولعل هذا وحده كاف في الدلالة على انه لا يجوز الأخذ بقول أحد من الناس مهما عظمت منزلته إلا إذا صحب ذلك القول دليل قوي من كتاب أو سنة أو إجماع. كما انه لا يجوز تقديس أحد من

الناس وجعله فوق النقد والانقياد إليه بلا حجة فإن ذلك ليس من شرع الإسلام، وإذا كان هذا في حق الصحابة رضوان الله عليهم وهم أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ فأحرى في غيرهم.

ونحن قد تلمظنا في الكلام لانا نعلم ان هذه الإيرادات من اعتقاد بعض الطوائف الإسلامية التي نسأل الله لها الهداية، وإلا لربنا تبعنا أحكام الفقهاء لما ترددنا في تكفير من يصدر عنه مثل تلك الأقوال لأنها طعن في صميم العقيدة الإسلامية ولولا اعتبار ما يلبس عليهم من بعض الشبه لقلنا ان هذا كلام مبشرين انجيليين لا كلام مسلمين !

وعليه فالجماعة التي تعتقد بمضمون تلك العبارة هي على الحق، وتجاوز قراءة كتبها، والدعوة إليها، كما تجاوز اناطة وظائف التدريس برجالها وإعانة المدارس التي يدرسون فيها، بل يستحسن ذلك ويرغب فيه بكل الوجوه والوسائل. واما التعاون والاشتراك معهم في هذه الأمور فلا أقول عليه إلا ما جاء في الكتاب العزيز «يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما» وكتب رادا العلم لمولاه.

عبد الله كنون

(9) حكم اتجار المسلم في الخمر ومسائل أخرى

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه وبعد فقد ورد على رابطة علماء المغرب أسئلة خمسة من السيد ابراهيم ابن الجنوي من الرباط :

السؤال الأول - هل يجوز للمسلم أن يتجر في الخمر علانية، ويقول السائل وإن دكاكين المسلمين مملوءة بالخمر وفي كل يوم تمر علانية بمرءى من الجميع بيلادنا كاميونات مملوءة بقوارير الخمر توزع على المسلمين وغيرهم وتلك الكاميونات مكتوب على بعضها : (سيدي العربي) وعلى بعضها أسماء أخرى كأسماء قبائل مسلمة مغربية.

السؤال الثاني - هل يجوز البغاء العلني والسري وهل لذلك حل شرعي لكثرة العزاب وغيرهم.

السؤال الثالث - هل يجوز اختلاط النساء مع الرجال في المسابح البحرية وغيرها.

السؤال الرابع - هل يجوز اختلاط النساء مع الرجال في الحفلات وغيرها.

السؤال الخامس - هي يجوز استعمال الأجواق الموسيقية من الرجال في الحفلات النسوية واستعمال الرجال لمناولة وتقديم الأطعمة والشاي والحلويات فيما ذكر.

أقول وإليك أيها الأخ الجواب :

ففي السؤال الأول انه يحرم الاتجار في أي نوع من أنواع الخمر كان الاتجار علانية أو سرا. إذ الخمر محرمة كتابا وسنة وإجماعا، ومتاؤها (على أي وجه كان) فاسق ملعون. قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس، من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر. ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم متبهون». واخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما انه

سمع رسول الله ﷺ يقول بمكة عام الفتح : ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والأصنام. واخرج مسلم في صحيحه عن عبد الرحمن بن وعلة السبيعي عن أهل مصر انه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس ان رجلاً أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله ﷺ هل علمت ان الله تعالى قد حرمها فقال لا فصار إنساناً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بم ساررت فقال امرته ببيعها فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها قال ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها. واخرج البخاري ومسلم في صحيحهما عن عائشة رضي الله عنها قالت لما انزلت الآيات من سورة البقرة في الربا عرج النبي ﷺ فقرأها على الناس ثم حرم تجارة الخمر. وأخرج مسلم في صحيحه عن يحيى ابي عمر النخعي قال سأل قوم ابن عباس عن بيع الخمر وشراؤها والتجارة فيها فقال أمسلمون أنتم قالوا نعم قال فإنه لا يصلح بيعها ولا شراؤها ولا التجارة فيها. وأخرج الترمذي وابن ماجه عن أنس رضي الله عنه قال لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقياها وبائعيها وأكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له. وروى الإمام أحمد وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لعنت الخمر على عشرة وجوه لعنت الخمر ببيعها وشاربها وساقياها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وأكل ثمنها.

وعن السؤال الثاني ان البغاء علانية كان أو سرا محرماً كتاباً وسنة وإجماعاً قال الله تعالى في كتابه العزيز «ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة وساء سبيلاً»

وأخرج البخاري في صحيحه وغيره عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ الله لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن.

وقول السائل : وهل لذلك حل شرعي لكثرة العزاب وغيرهم، الجواب عنه ان الحل الشرعي لذلك هو بمنع المسؤولين من ذلك وسد محلات الفساد وعقوبة من ظهر عليه

ذلك وحد من ثبت عليه ذلك ثبوتاً شرعياً بجلد غير المحصن ورجم المحصن، وقد أرشد سيد الأطباء عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام إلى الوقاية من هذا الداء فقال يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء.

وعن السؤال الثالث : أن اختلاط النساء مع الرجال في المسابح بحرية كانت أو غيرها محرم كتاباً وسنة وإجماعاً والمرأة كلها عورة ما عدا وجهها وكفيها ولو كانت عجوزاً شهواء وكشف عورتها هو من الكبائر قال الله تعالى «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبائهن أو أبناء بعولتهن أو بني إخوانهن أو بني إخوانهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون.

وأخرج أبو داود عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله (ص) وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها رسول الله (ص) وقال : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفه. وفي صحيح مسلم حدثني زهير ابن حرب حدثنا جرير ابن سهيل أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها لا يوجد من مسيرة كذا وكذا هـ .

وفي الموطأ وحدثني عن مالك عن مسلم ابن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال : نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام.

وعن السؤال الرابع أن اختلاط النساء مع الرجال في الحفلات أو غيرها حرام. ولهذا لا يجوز اختلاط النساء مع الرجال في الصلاة في صف واحد وكانت صلاة النساء خلف صفوف الرجال. ففي صحيح البخاري عن أنس رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقمت وبتيم خلفه وأم سليم خلفنا. وأخرج مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي والبيهقي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها. ولهذا أيضا كان النساء في زمانه ﷺ ينصرفن بمجرد سلامه ﷺ ويثبت رسول الله ﷺ في مكانه أيضا من صلى معه من الرجال. ففي صحيح البخاري عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلمن من المكتوبة قمن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله فإذا قام رسول الله (ص) قام الرجال : وفيه أيضا عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه ويمكث هو في مقامه يسيرا قبل أن يقوم قال يعني الزهري نرى والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال هـ. ولهذا أيضا استحسّن النبي (ص) أن يخص باب في المسجد للنساء أخرج أبو داود عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ لو تركنا هذا الباب للنساء قال نافع فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات هـ قال شارحه الشيخ محمود السبكي قوله لو تركنا هذا الباب للنساء أي باب المسجد الذي أشار إليه ﷺ وهو الباب الذي فتحه إلى جهة بيت المقدس عند تحويل القبلة وجواب لو محذوف والتقدير لو تركنا هذا الباب للنساء لكان حسنا وذلك لئلا يختلط الرجال بالنساء في الدخول أو الخروج إذا حضرن المسجد لصلاة الجماعة فتحصل الفتنة فينبغي أن يجعل في المساجد باب مخصوص للنساء يدخلن ويخرجن منه وإلا فيحترزون عن الاختلاط بهن ومحل جواز ذهابهن إلى المسجد إن أمّنت الفتنة وإلا فيمنعن من حضور المساجد كما قالت عائشة رضي الله عنها لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعه نساء بني إسرائيل رواه المصنف في باب التشديد في ذلك أي في خروج النساء إلى المسجد قوله فلم

يدخل منه ابن عمر حتى مات أي لم يدخل عبد الله بن عمر من هذا الباب الذي أشار إليه ﷺ إلى أن مات رضي الله عنه لأنه فهم من قوله ﷺ لو تركنا هذا الباب الخ. نهى الرجال عن دخولهم من هذا الباب وهو كان أشد اتباعاً للسنة وظاهر هذا أن غير ابن عمر من الصحابة كان يدخل من هذا الباب وهو أن ثبت محمول على غير أوقات الصلاة أو أنهم لم يسمعوها من النبي ﷺ وعلى آله نهياً صريحاً في ذلك هـ. وأخرج أبو داود أيضاً عن نافع أن عمر بن الخطاب كان ينهي أن يدخل من باب النساء قال شارحه نهى عمر رضي الله عنه عن ذلك لما رآه من اجتماع الرجال مع النساء عند دخولهن من باب واحد ربما أدى إلى الفتنة فينبغي أن يجعل للنساء باب في المسجد خاص بدخولهن وخروجهن دفعا لما يترتب على الاختلاط من الفتنة وإذا كان هذا بالنسبة لدخولهن المساجد وخروجهن منها فبالأولى الاحتراز في غيرها هـ. ولهذا أيضاً كان النساء في صلاة العيد ينفردن عن الرجال بمحل مخصوص ففي صحيح البخاري عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول قام النبي (ص) يوم الفطر فصلى فبدأ بالصلاة ثم خطب فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء الصدقة وفيه أيضاً عن ابن عباس قال خرجت مع النبي (ص) اضحى فصلى العيد ثم خطب ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن وأمرهن بصدقة ولا يمكن لعاقل فيه الغيرة الإسلامية بل الإنسانية أن يقول بإباحة خلوة الرجل بالأجنبية أو أن يبيح اختلاط الرجال بالنساء وما زال الناس حتى من غير المسلمين يستقبحون اختلاط النساء بالرجال ويأمرون باجتنابه ففي رسالة الشيخ محمد رشيد رضا (تداء للجنس اللطيف) ما نصه نشرت الكاتبة الشهيرة مس ازود مقالة مفيدة في جريدة الاسترن ميل في العدد الصادر منها في عشر ماي ايار سنة 1901 تقتطف منها ما يأتي لأن يشتغل بناتنا في البيوت خادماً أو كالحوادم خير وأخف بلاء من اشتغالهن في المعامل حيث تصبح البنت ملوثة بادران تذهب برونق حياتها إلى الأبد الا ليت بلادنا كبلاد المسلمين فيها الحشمة والعفاف والطهارة رداء الخادمة والرقيق يتنعمان بأرغد عيش ويعاملان كما يعامل أولاد البيت لا تمس الأعراض بسوء نعم انه لعار على بلاد الإنجليز ان تجعل بناتها مثلاً للردائل بكثرة مخالطة الرجال فمالنا

لا نسعى وراء ما يجعل البنت تعمل على ما يوافق فطرتها الطبيعية من القيام في البيت وترك أعمال الرجال للرجال سلامة لشرفها.

وقالت الكاتبة الشهيرة اللابدي كوك بجريدة الا يكو ما ترجمته وهو يؤيد ما تقدم ان الاختلاط يألفه الرجال ولهذا أطمعت المرأة بما يخالف فطرتها وعلى قدر كثرة الاختلاط تكون كثرة أولاد الزنا وهنا البلاء العظيم على المرأة فالرجل الذي علفت منه يتركها وشأنها تتقلب على مضجع الفاقة والعناء تذوق مرارة الذل والمهانة والاضطهاد بل الموت أيضا اما الفاقة فلان الحمل وثقله والوحم ودواره من موانع الكسب الذي تحصل به قوتها واما العناء فهو ان تصبح شريفة حائرة لا تدري ماذا تصنع بنفسها واما الذل والعار فأني عار بعد واما الموت فكثيرا ما تبخع المرأة نفسها بالانتحار وغيره هذا والرجل لا يلم به شيء من ذلك وفوق هذا كله تكون المرأة هي المسؤولة وعليها التبعة مع ان عوامل الاختلاط كانت من الرجل. اما أن لنا أن نبحث عما يخفف اذا لم نقل عما يزيل هذه المصائب العائدة بالعار على المدينة الغربية اما أن لنا أن نتخذ طرقا تمنع قتل ألوف الألوف من الأطفال الذين لا ذنب لهم بل الذنب على الرجل الذي اغرى المرأة المجبولة على رقة القلب المقتضى تصديق ما يوسوس به الرجل من الوعود ويمني به من الأمناني حتى اذا قضى منها وطرا تركها وشأنها تقاسي العذاب الأليم يا أيها الوالدان لا يغرنكما بعض دريهمات تكسبها بناتكما باشتغالهن في المعامل ونحوها ومصيرهن إلى ما ذكرنا علموهن الابتعاد عن الرجال اخبروهن بعاقبة الكيد الكامن لهن بالمرصاد لقد دلنا الإحصاء على ان البلاء الناتج من حمل الزنا يعظم ويتفاقم حيث يكثر اختلاط النساء بالرجال ألم ترو ان أكثر أمهات أولاد الزنا من المشتغلات في المعامل والمخادعات في البيوت وكثير من السيدات المعرضات على الأنظار ولولا الأطباء الذين يعطون الأدوية للإسقاط لرأينا أضعاف ما نرى الآن لقد أدت بنا هذه الحال إلى حد من الدناءة لم يكن تصورها في الإمكان حتى أصبح رجال مقاطعات من بلادنا لا يقبلون البنت زوجة ما لم تكن مجربة أي عندها أولاد من الزنا ينتفع بشغلهم وهذا غاية الهبوط بالمدينة فكلم قاست هذه المرأة من مرارة هذه الحياة حتى قدرت على كفالهم والذي علفت منه لا ينظر إلى أولئك الأطفال ولا يتعهدهم

بشيء ويلاه من هذه الحالة التعسة ترى من كان معينا لها في الوجد ودواره والحمل وأثقاله والوضع وآلامه والفصال ومرارته هـ. وكلام الناس في هذا الموضوع كثير جدا وفي هذا القدر كفاية.

وعن السؤال الخامس ان استعمال الأجواق الموسيقية من الرجال في الحفلات النسوية واستعمال الرجال لمناولة الأطعمة والشاي والحلويات فيما ذكر حرام كما يعلم من جواب السؤال الرابع. والفاعلون لذلك فساق منحرفون مفسدون عند الله وعند المسلمين وعند كل من فيه إنسانية وغيره ومروءة. وكتب عبيد ربه تعالى محمد الجواد بن عبد السلام الصقلي الحسيني لطف الله به.

وعليه يوافق :

عبد الله كنون - الرحالي الفاروق - التهامي بن عبد الله الوزاني.

الرباط في 9 نوفمبر 1974.

المملكة المغربية

وزارة عموم الأوقاف

والشؤون الإسلامية والثقافة

مديرية الشؤون الإسلامية

بسم الله الرحمن

من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

إلى

فضيلة العلامة السيد عبد الله كنون

الأمين العام لرابطة علماء المغرب

الموضوع : استفسار عن رأي الإسلام في
الاستعاضة بالصدقات عن الأضحية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله

وبعد،

فمن خلال الإحصائيات التي قامت بها وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، اتضح أن هناك نقصا مطردا سنة بعد أخرى في عدد رؤوس الماشية بالمملكة، وأنه يخشى إذا ما استمر هذا النقص أن يؤدي - لا قدر الله - إلى انقراض بعض أنواع الماشية وخاصة الغنم منها، مما يقتضي التفكير جديا في اتخاذ إجراء فعال، يضمن تنمية هذه الثروة والمحافظة عليها.

وتحقيقا للمصلحة العامة، واعتبارا للظروف الاقتصادية التي تمر بها بلادنا، وما تقتضيه من حرص على الثروات القومية، وفي مقدمتها الثروة الحيوانية، والعمل على تشجيعها ورعايتها، لحخير البلاد والعباد.

ارتأت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن تتوجه إلى أصحاب الفضيلة، السادة علماء المملكة المغربية، مستطلعة رأيهم عما إذا كان يجوز شرعا الاستعاضة بالصدقات عن الأضحية في هذه السنة، توخيا للمصلحة العامة للمسلمين، التي تحرص الشريعة الإسلامية الغراء على تحقيقها، وأخذها بعين الاعتبار في كل ما يعرض من النوازل والقضايا.

ولا يخفى على فضيلتكم ما قد يحققه ادخار ذلك العدد الهائل من المائشية من رفاهية وثناء يعود نفعهما على الأمة قاطبة بالخير العميم.

لذا، نود أن تتكرموا مشكورين بتبيان رأي الإسلام في الموضوع، راجين أن تتمكنوا من إجابتنا في أقرب وقت ممكن.

وتقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

التوقيع : الداى ولد سيدي بابا

(10) حكم الإسلام في الاستعاضة بالصدقات عن الأضحية

الحمد لله وقع السؤال من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن رأي الإسلام في الاستعاضة بالصدقات عن الأضحية توفيراً للثروة الحيوانية الوطنية المتناقصة شيئاً فشيئاً وخاصة منها الغنم الذي أصبح مهدداً بالإنقراض لما يستهلك منه كل عام في عيد الأضحية من أعداد هائلة حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، علماً بأن ادخال هذا النوع من الماشية يحقق رفاهية واكتفاء ذاتياً يعود نفعهما على البلاد بالخير العميم .. والجواب أن الأضحية في حق القادر عليها سنة عينية مؤكدة ولا بد لها في الشرع لا من الصدقة ولا من غيرها إلا أنها تسقط عن غير القادر ممن لا يجد ثمنها بلا إثم ولا حرج فهي ليست كالفدية في الحج التي يخير فيها بين الذبح والإطعام والصوم .. ولعل هذه هي التي أوحى للوزارة المحترمة بهذا السؤال ظناً منها أنها مثلها وهي ليست كذلك ... هذا ومحاولة الاستعاضة عن هذه السنة يوجد سابقة خطيرة في الدين من غير المستبعد أن يجئ من يقول أن الحج مثلاً يكلف خزينة الدولة كذا وكذا من العملة الصعبة ويؤثر على الاقتصاد الوطني تأثيراً سيئاً فلنستبدله بصدقة أو صيام أو ما شابه ذلك وهو باب ان فتح فإنه يؤدي إلى خراب الملة والدين، لهذا فنحن إن تعاطفنا مع الوزارة في تقدير الخسارة التي تمنى بها الثروة الحيوانية في البلاد كل عام بسبب ما يستهلك من الأغنام في الأضحية، فإن رأينا هو أن تتخذ الحكومة تدابير أخرى لتوفير هذه الثروة وذلك بتنظيم الاستهلاك حتى لا يقع فيه إسراف ولا سيما من القادرين الذين يضحون بأعداد كثيرة وبشن حملة للتوعية الدينية بأحكام هذه السنة وشروطها نظراً لأن بعض الناس يظننها من الواجبات التي لا يجوز التفریط فيها وغير ذلك مما لا يخفى على أولى الأمر والله الموفق.

عبد الله كنون .

(11) فوائد السلف الاستثمارية

الحمد لله، وبعد فقد وصلنا من جمعية الدعوة الإسلامية بالجمهورية العربية الليبية طلب فتوى هذا نصه :

يرجى إفادتنا بفتوى صريحة عن فوائد المصارف التي توخذ عن السلف التي تمنح للمواطنين لغرض التجارة أو البناء شاكرين حسن تعاونكم معنا والله الموفق.

والجواب ان هذه السلف ليست من القرض الحسن الذي ندب الله إليه لأنها كما في السؤال تؤخذ عنها فوائد وليست من القراض الذي يكون فيه الطرفان أعني المعطى والآخذ شريكين في الربح والخسارة، كما يظهر من سكوت السؤال عن ذلك وبما هو معهود من المعاملات المصرفية، فلم يبق إلا أنها ربا أي زيادة على رأس المال والربا حرام بالكتاب والسنة والإجماع وقد لعن النبي ﷺ آكله وموكله، لا يستثنى من ذلك فرد ولا جهة رسمية كانت كالدولة أو غير رسمية كالمصارف ولا يتسامح في شيء منه قليل أو كثير لقوله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) فأطلق ولم يقيد بقليل ولا كثير ثم قال بعد ذلك (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا).

وما بقي عام يصدق بالقليل والكثير وزاد قائلا (وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم) فلم يجعل لصاحب المال حقا إلا في رأس المال الذي أعطاه فقط لا غير.

وأما قوله تعالى (لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة) فإنما هو تخصيص لبعض أفراد العموم زيادة في تقبيحه وإبلاغاً في النهي عنه مثله مثل قوله تعالى (لا تقتلوا أولادكم من إملاق) فإن قتل الأولاد منهي عنه في حالة الإملاق وغيره وإنما خصص بالذكر لمزيد تقبيحه والتنفير منه.

هذا ومن إحياء الشياطين لأوليائهم تسمية الربا بالفائدة ليسوغوه في نظر المؤمنين، وهو أمر أُنذر به الرسول ﷺ فقال في قوم من المسرفين على أنفسهم : «يشربون

الخمر يسمونها بغير اسمها» الحديث، كما أن من السخرية بالناس ان تسمى بعض المصارف نفسها بالمصارف التعاونية والتعاون لا يكون بالمقابل، فإذا أرادت أن تحقق مدلول اسمها فلتضع الربا الذي تسميه فوائده عن أعانته كما فعل النبي (ص) فوضع ربا عمه العباس وربا غيره من الذين تعاطوا به في الجاهلية ولها أي المصارف ان خافت على أموالها ان تستوثق لها فلا تسلف إلا بضمان، وما عدا ذلك كله ليس من شرع الإسلام، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

عبد الله كنون.

السفر المبيح للفطر في رمضان

نشرت إحدى المجلات الإسلامية فتوى لأحد العلماء بجواز الإفطار للطلبة المغتربين في طلب العلم ولو امتدت إقامتهم في بلاد الغربية عدة سنوات وذكرت ان ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر فيها الصلاة اذ كان يعتبر نفسه في سفر، والسفر يبيح الفطر وقصر الصلاة..

والمهم في الأمر ان المجلة، لم تذكر ان هؤلاء الطلبة عليهم قضاء ما أفطروا من أيام رمضان لعدم التسوية بين الصلاة والصيام في الحكم، فإن الشرع أمر المرأة بالفطر وعدم الصلاة أيام الحيض ولكنه أمرها بقضاء الصيام وأعفاها من قضاء الصلاة .. ثم ان هؤلاء الطلبة الذين يفطرون وهم لا يعودون إلى بلادهم، أثناء السنة كيف يفطرون في رمضان ويقضون من غيره وهم ما يزالون في سفر، فيأذن عليهم ان يصوموا رمضان أداء لا قضاء.

لذا أردنا أن ننبه أبناءنا الطلبة إلى عدم الاعتماد على هذه الفتوى التي سكت صاحبها عن أهم فصل فيها وهو وجوب قضاء ما أفطروه من رمضان.

ثم ان هذه الفتوى مبنية على ما جنح إليه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم مخالفين بذلك ما تقرر في المذاهب الأربعة المتبعة من عدم جواز الإفطار إذا أقام المسافر في بلد الغربية أكثر من أربعة أيام - كما في مذهب الإمام مالك المأخوذ به في المغرب - وقد أشار السيد المفتي في الأخير إلى ان الأفضل لهؤلاء هو الصيام وان ابن تيمية وابن القيم نفسيهما يفضلان عدم الإفطار في هذه الحالة.

فخرجنا في الأخير بتهاقت الفتوى وعدم بنائها على أساس صحيح، و الأمر لله من قبل ومن بعد.

عبدالله كنون

(13) المبتعثون يصومون وإذا أفطروا فعليهم القضاء ولا فطر من أجل الامتحان ولا فطر لخوض مباراة كروية

الطلاب المبتعثون ومن في حكمهم إذا امتدت إقامتهم في الخارج يصومون في المذاهب الأربعة ويفطرون على القول المرجوح ولكن عليهم أن يقضوا ما أفطروه بمقتضى الآية الكريمة «فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر» على أن هذا إذا كانت عودتهم منتظرة أثناء السنة، وإلا فالصيام في وقته هو الواجب.

والصيام ليس كالصلاة فمن قال بقصر الصلاة طوال مدة السفر من غير تحديد فإنه لا يقيس عليها الصيام، ألا ترى أن الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة.

ويتساءل بعض الطلبة عن الفطر من أجل أداء الامتحان، ونقول لهم انكم لن تنجحوا إلا إذا صاحب نجاحكم الذهنى نجاح روحى، وبمعكس ما تظنون فإن صفاء الذهن لا يكون مع امتلاء المعدة وقديماً قيل ان البطنة تذهب الفطنة، نعم من غلب على أمره فلا حرج في الدين.

كما يتساءل لا عبوا الكرة هل يجوز لهم الفطر لخوض مباراة كروية وضمن الانتصار فيها، ولا نعلم أحداً قال ان اللعب من موجبات الإنطار في رمضان إلا أن يكون ذلك في سفر والله أعلم.

عبد الله كنون

(14) صرف الزكاة في المصالح الاجتماعية

>> الحمد لله

ورد علينا سؤال من جمعية آباء التلاميذ بمدرسة الموحدين للبنين يانزكان عن صرف الزكاة في المشاريع الاجتماعية كبناء المدارس والمستشفيات والمكتبات العمومية هل يجوز أم لا؟ قائلين في سؤالهم أن بعض الفقهاء يدعون أن الزكاة لا تصرف في المصالح الاجتماعية ولا سيما إذا كان أبناء الذين أدوا هذه الفريضة سيستفيدون منها مع أبناء الفقراء في مثل إنشاء مطعم مدرسي وشراء كتب للتلاميذ الخ.

والجواب ما قاله الفقهاء من أن الزكاة لا تصرف في الوجه المذكور صحيح لأن مصارف الزكاة معينة في القرآن العظيم. وهي ثمانية ليس هذا منها.

وإليك الآية الكريمة التي عينت هذه المصاريف : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) فكل ما عدا هذه المصارف لا يجوز صرف الزكاة فيه.

نعم يحق لنا أن نسأل هل الزكاة تصرف حقا في مصارفها المعينة؟ وإذا كان الجواب بالنفي ولو في بعض هذه المصارف كالمؤلفة قلوبهم والرقاب والغارمين وفي سبيل الله وهو الجهاد لا غير وابن السبيل فانا لا نعرف قوما يصرفون زكاتهم في هذه الوجوه إلا قليلا، كحرب التحرير الفلسطينية التي أفتى علماؤنا بصرف الزكاة فيها إذا كان الجواب بالنفي، فانا لا نرى بأسا بصرف نصيب من الزكاة في الوجه الذي ذكر في السؤال لأنه أقرب الوجوه إلى بعض ما عطل من مصارفها ولا سيما سهم المؤلفة قلوبهم والرقاب والغارمين، ولا ينظر إلى جانب الذين أدوا الزكاة واستفادة أبنائهم منها وإنما ينظر إلى أبناء الفقراء فإنهم الأصل وغيرهم تبع لهم على أن هناك من فقهاءنا المتأخرين من أفتوا بجواز صرف الزكاة في بناء المدارس وما إليها من الأغراض الاجتماعية وعد ذلك من مصرف سبيل الله. وفي مجلة لسان الدين فتوى مطولة في ذلك للفتية العلامة القاضي سيدي محمد بوعشرين رحمه الله، وبالله التوفيق لارب سواه.

عبد الله كنون

(15) حول زكاة عروض التجارة

طنجة في 10 محرم فاتح عام 1400

الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
حضرة المحترم السيد

السلام عليكم ورحمة الله.

وبعد ،

فجوابا على سؤالكم في شأن زكاة عروض التجارة هل هي بحسب ثمن شرائها أم بحسب قيمتها عند إخراج الزكاة الجواب : أنها بحسب قيمتها عند إخراج الزكاة ارتفعت تلك القيمة أو انخفضت لأن الزكاة تجب في رأس المال وربحه فلا يفصل أحدهما عن الآخر. وكما تنخفض عند الخسارة وهبوط الثمن ترتفع عند العكس ولا مأكسة (أي شطارة) مع الله ولا سيما في حقوق الفقراء.

والسلام
عبد الله كنون

من المكتب المركزي للهلال الأحمر المغربي

إلى

السيد عبد الله كنون - طنجة -

الموضوع : طلب فتوى

الحمد لله وحده

الدار البيضاء في 2 أبريل 1959

حضرة الأستاذ العلامة الفقيه السيد عبد الله كنون

بعدما يليق بجنابكم من واجب التبجيل والاحترام فإننا ننهي إلى علم سيادتكم ما يلي.

إن مؤسسة الهلال الأحمر والصليب الأحمر التي يوجد مركزها بجنيف بسويسرة مؤسسة إنسانية تكرر مجهوداتها كما في علمكم لخدمة البشرية المعذبة التي تذهب ضحية الحروب والكوارث الطبيعية.

ومنذ استقلال المغرب - وبفضل مجهودات جلالة الملك الموفقة وبعض المخلصين من رعاياه ذوي العواطف الإنسانية - أصبح لهذه المؤسسة الدولية فرع في المغرب يسمى بالهلال الأحمر وقد خلفت هذه المؤسسة مؤسسة الصليب الأحمر الفرنسية التي كانت تعمل ببلادنا قبل الاستقلال ويوجد مركز مؤسسة الهلال الأحمر المغربي الفتية بالدار البيضاء ولها فروع في أهم مدن المغرب وبالأخص في وجدة - فاس - تطوان - طنجة - مكناس - أكدير والرباط. وتعمل جادة لتأسيس فروع أخرى في مختلف أنحاء البلاد.

وقد قام الهلال الأحمر المغربي منذ نشأته بأعمال إنسانية جلية بعيدا كما تفرض عليه قوانينه عن كل النزعات السياسية - مهمته إسعاف المحتاجين وإغاثة المصابين والقضاء على البؤس والشقاء حيثما وجدا.

ونظرا لأهمية المؤسسة الدولية التي يعتبر الهلال الأحمر المغربي تابعا لها ونظرا للثقة التي أصبح فرعا يتمتع بها في الخارج فقد أصبح الهلال الأحمر المغربي هو الواسطة الرسمية بين المؤسسة الدولية واللاجئين الجزائريين - يقوم بتوزيع ما نابهم من الإسعافات التي تقوم المؤسسة الدولية بجمعها في الخارج.

فعشرات الآلاف من اللاجئين الجزائريين والمنكوبين المغاربة الذين يحتاجون إلى رعاية كبيرة وإسعافات مستمرة يعتمدون على منظمة الهلال الأحمر للتخفيف من آلامهم وويلاتهم ومدهم بالقوت الضروري.

هذه سيدي نظرة إجمالية عن أهمية الهلال الأحمر المغربي والدور الاجتماعي الذي تقوم به للتخفيف من آلام الإنسانية وقد كان من الضروري أن نسطر أمام أعينكم بعض ميادين نشاطها قبل أن نتطرق بكم إلى المقصود من هذا الكتاب وذلك لنجعلكم تساهمون بدوركم وبما جاد الله عليكم به من فقه في الدين في هذا العمل الإنساني الجبار.

فأنتم تعلمون ان ما تعتمد عليه مؤسستنا للقيام بالواجب الموضوع على عاتق هذه المؤسسة لأجل هذا رأينا من الضروري التوجه إلى ذوي الأريحية والإيمان من مواطنينا الكرام ومطالبتهم بتخصيص واجب الزكاة خلال هذه السنة لمؤسستنا وتقديم مشروعاتنا الإنسانية على غيره من المشاريع التي وإن كانت ذات أهمية فإنها لا تبلغ درجة ما تقوم به مؤسستنا في هذا الميدان ولن يمكننا سيدي أن نقدم على عمل من هذا النوع قبل أن نستفتي العلماء في المسألة عملا بقوله تعالى : "واسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون".

وحتى يصبح في إمكاننا الاعتماد على هذه الفتوى لطلب الإذن من الحكومة

والحصول على الزكوات من أصحابها الذين يحتاجون إلى فتوى يعتمدون عليها لتبرئة ذمتهم.

ونظرا لقرب الموسم الفلاحي فإننا نرجو من سيادتكم التعجيل بجوابكم راجين من الله لكم التوفيق وحسن الثواب.

ودمتم في حفظ الله والسلام.

رئيس الهلال الأحمر المغربي

محمد السبتي

(15) مصاريف الزكاة للهلال الأحمر المغربي

الحمد لله

يكاد العمل الذي تقوم به مؤسسة الهلال الأحمر المغربي اليوم يشمل جميع الأشخاص ووجوه البر التي عيبتها الآية الكريمة الواردة في بيان مصاريف الزكاة وهي قوله تعالى «.. إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله» ولا أدل على ذلك مما جاء في نص الاستفتاء الذي وردنا من هذه المؤسسة الوطنية العتيدة ونصه: «وقد قام الهلال الأحمر المغربي منذ نشأته بأعمال إنسانية جليلة بعيدا كما تفرض عليه قوانينه عن كل النزعات السياسية مهمته إسعاف المحتاجين وإغاثة المصابين والقضاء على البؤس والشقاء حيثما وجدا ...

.. ونظرا لأهمية المؤسسة الدولية يعني الهلال الأحمر والصليب الأحمر التي يوجد مركزها العام بجنيف) التي يعتبر الهلال الأحمر المغربي تابعا لها، ونظرا للثقة التي أصبح فرعا يتمتع بها في الخارج فقد أصبح الهلال الأحمر المغربي هو الواسطة الرسمية بين المؤسسة الدولية واللاجئين الجزائريين والمنكوبين المغاربة الذين يحتاجون إلى رعاية كبيرة وإسعافات مستمرة ويعتمدون على منظمة الهلال الأحمر للتخفيف من آلامهم وويلاتهم ومدهم بالقوت الضروري".

فإسعاف المحتاجين وإغاثة المصابين هما مما يندرج تحته الصنفان الأولان المذكوران في الآية أعني الفقراء والمساكين والقضاء على البؤس والشقاء حيثما وجدا هو مما ينتظم الصنف الرابع المعبر عنه بالمؤلفة قلوبهم، وأي تأليف للقلوب مثل إدخال الفرح والسرور عليها وإزالة البؤس والشقاء عنها وقد كان عمر بن الخطاب (رض) أسقط هذا الصنف لما رأى من إعزاز الله دينه وأفتينا وأفتى غيرنا بصرف سهم هذا الصنف اليوم في الدعاية

للإسلام ومقاومة التبشير. ولا نشك أن إعطاء المحتاجين من المسلمين وكفايتهم ولا سيما مهاجرة الجزائريين مقدم على ذلك تأليفا لقلوب أوليائهم وأقربائهم من المجاهدين حتى يستمروا في خططهم المحمودة وعملهم المبرور. وقد قال الإمام أبو بكر بن العربي في هذا الصدد (إذا نزلت بالمسلمين حاجة إلى مال الصدقة فيما لا بد من دفع مضرة فإنه يقدم على كل نازلة).

أما بقية الأصناف وخاصة الرقاب، وسبيل الله وابن السبيل فإن القيام بإسعاف إخواننا اللاجئين والمنكوبين من جزائريين ومغاربة هو مما يعمها ويستوعبها لأن تحرير الرقاب من الرق قد بطل فوجب صرفه لتحرير الشعوب من الاستعمار وهو أقبح من الرق ولا أحق بذلك من إخواننا الجزائريين المكافحين في سبيل حريتهم واستقلالهم.

وأما سبيل الله فهو على أكثر القوال الجهاد والإخوان الجزائريون ينزلون اليوم إلى ميدانه وحدهم مع أنه إذا قاتل العدو المسلمين في بلادهم وجب دفاعه عينا عليهم وعلى من يجاورهم من المسلمين فلا أقل من أن تعينهم بالعدة والمال وأقل من ذلك أن نواسي مهاجريهم ونضمد جراحهم ببذل ما أوجبه الله علينا من فرض الزكاة لذلك الغرض.

وكذلك القول في ابن السبيل. وهو ينطبق تمام الانطباق على هؤلاء اللاجئين فيجب إيواؤهم وتهيئة الغذاء والسكن لهم حتى يفنى الله عنهم بتحرير وطنهم والرجوع إلى أرضهم وديارهم.

فتبين بهذا أن جميع مصارف الزكاة تقريبا هي مما يدخل في نطاق العمل النبيل الذي يقوم به الهلال الأحمر المغربي لذلك فإن دفع واجب الزكاة الذي يلزم المواطنين المغاربة هو من باب وضع الشيء في محله وأداء الأمانة إلى أهلها لاسيما على القول بوجوب استيعاب المصارف كلها في الزكاة مما لا يتأتى للمزكي أن يقوم به على الوجه الكامل وحده.

وقد علم من قوله تعالى والعاملين عليها أن الزكاة ينبغي أن تكون عملا جماعيا وإسعافا نظاميا يشرف عليه قومة مخلصون ومكلفون عارفون لتظهر ثمرته في المجتمع ويوتى نتيجته المرغوبة في مقاومة البؤس والشقاء. ولذلك طالما لهج المصلحون

بوجوب تنظيم الزكاة وطالبوا بإشراف الحكومة أو الجمعيات المأذونة منها على جبايتها وصرفها في وجوها وأبوابها المستحقة، ولو كانت هذه الدعوة وجدت آذاناً صاغية في المشرق والمغرب لكانت أحوال المجتمع الإسلامي اليوم على غير ما هي عليه من التفكك والضعف والفاقة.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

عبد الله كنون

الزكاة للهلال الأحمر (17)

الحمد لله

من المؤسسات النافعة التي لها أثر فعال في ميدان الإحسان وبناء المجتمع الإنساني المتعاون المتعاطف مؤسسة الهلال الأحمر وما ضاهها عند غير المسلمين التي أصبحت عنواناً على رقي البلاد وتقدم أهلها، ولذلك لا يخلو منها بلد مسه تيار الحضارة وتفاعلت الحياة فيه مع أسباب التطور المحترم وإن ما تقدمه هذه المؤسسة لعموم السكان من خدمات وإسعافات طبية مستعجلة عند إصابتهم في أحداث طارئة لهم مما ينقذ حياة الكثير من الناس ويسكن لوعة المصاب وأهله فيكون رحمة منزلة من الله.

أضف إلى ذلك الأعمال الإحسانية الأخرى التي يستفيد منها الفقراء والمعوزون وعلاج بعض الأمراض الخفيفة الذي يقوم به موظفوها عند الضرورة وغياب الطبيب.

لهذا فإن عمل الهلال الأحمر مما يدخل في نطاق الضمان الاجتماعي الذي هو أحد أهداف فريضة الزكاة المضروبة على المال دينياً ولا سيما مصرف الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب وابن السبيل فبكل واحد من هذه المصارف التي رصدت للزكاة مما يشمل عمل الهلال الأحمر، وعليه فمن المرغّب فيه أن يخصص من وجبت عليه الزكاة قسطاً من ماله للهلال الأحمر يغطي به نفقاته ويوسع من دائرة عمله والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. وكتبه بطلب من الهلال الأحمر

عبد الله كنون

18) حول صرف الزكاة في نشر العلم وبناء المدارس

الحمد لله

صرف الزكاة في نشر العلم وبناء المدارس وتعليم الدين واللغة وتلقين كتاب الله لأولاد المسلمين هو من سبيل الله الذي ذكر في القرآن أنه من مصارفها قال تعالى : « إنما الصدقات [يعني الزكوات] للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ».

قال ابن العربي في الأحكام قال الإمام مالك «سبل سبيل الله كثيرة ثم ذكر أن الغزو منها باتفاق. وهذا نص في أنه ليس المراد منه الغزو فقط. على أن الغزو يعني الجهاد بالسلاح وهو غير ممكن الآن فلم يبق إلا الجهاد المذكور في قوله تعالى : «وجاهدكم به (أي بالقرآن) جهادا كبيرا».

وإذا كان الفقهاء يفتون بجواز إعطاء الزكاة للعلماء القائمين بتعليم الدين بل للمفتين والقضاة والأئمة ويرون أنهم أولى بها من غيرهم إذا لم يكن لهم راتب من بيت المال فإن صرفها في المدارس التي تقوم بنشر العلم وتعليم كتاب الله وتربية الناشئة تربية إسلامية محضة يجوز من باب أولى وأحرى. بل يستحب ويندب ويناب فاعله ثبوت ثواب من أعان على إحياء الدين وإعلاء كلمة الإسلام.

وقد ذكر أئمة المالكية استحباب استيعاب الأصناف الثمانية المذكورين في القرآن بالعطاء وأوجبه الشافعية.

ومعلوم أنه لم يبق من سبيل الله إلا هذا النوع من الإعانة على نشر العلم وحفظ الدين فلا ينبغي إغفاله وتخبطه بالمرة إلى الأصناف الأخرى مع أنه أكدها وأعماها نفعاً. وجاء في الحديث أن بناء محلات الذكر وأهمها المدارس من الأعمال التي يجري ثوابها على الناس حتى بعد الموت وفي ذلك فليتنافس المتنافسون .

5 محرم 1361

عبد الله كنون

(19) سؤال وجوابه في زكاة الفطر

ورد علينا من أحد الأفاضل سؤال في زكاة الفطر هل تخرج من الدقيق وكم القدر المخرج منه إذا كان الجواب إيجاباً؟ وهل يجوز إخراج القيمة المالية لهذه الزكاة فتدفع دراهم، وفي حالة ما إذا كان الجواب إيجاباً هل البادية والحاضرة في ذلك سواء؟

والجواب انه ورد في الحديث الشريف الذي أخرجه أئمة الصحيح عن ابن عمر (رض) فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير الخ وقال ابو سعيد الخدري كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من اقط أو صاعاً من زبيب...

فبناء عليه يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق الذي هو غالب قوت الناس اليوم ووزنه كوزن غيره من المواد الأخرى.

واما إخراج القيمة المالية للزكاة فقد قال به أبو حنيفة (رض) والحالة الاجتماعية اليوم تقتضيه فكم من الناس إذا أعطيته الدقيق فأحرى الحب لا يملك إلا أن يبيعه بأبخس الأثمان لأنه لا يستطيع أن ينتفع به كذلك ودين الله كبير.

والسلام

عبد الله كنون

(20) حول الحبس المعقب إذا تعطل

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

الجواب عن أسئلة الحبس المعقب إذا تعطل المرفوعة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أنه قد وقع الخلاف بين الفقهاء قديما في المعاوضة والبيع للأصول الحسية، فذهب الإمام مالك وأصحابه إلى المنع وإن خربت. ووقع في كتاب : الحاوي لأبي الفرج المالكي أن قول مالك اختلف في بيع الروقف إذا خرب، نقله في المعيار أواخر نوازل الأحباس. ونقل أوائلها أن ربيعة هو الذي رخص أن يعاوض الربع الذي خرب بربع آخر غير خرب، أو يجعل الثمن في حبس غيره، وبه أفتى جماعة من الشيوخ منهم أبو الحسن القاسبي. ونقل في المعيار عن العبدوس أن ذلك إنما يجوز بشروط : أن يكون خربا، وأن لا تكون له غلة يصلح بها، ولا يوجد من يتطوع بإصلاحه، ولا رجع عودته إلى حاله بإصلاح أو غيره انتهى. وهذا ما أشار له في العمل الفاسي بقوله :

كذا معاوضة ربع الحبس على شروط أسست للمؤتسي

لكن قال في شرحه : وجرى العمل أيضا حسبا يوجد في مسطرة الشهود لوقتنا بعدم مراعاة الشروط المذكورة كلها بعد وجود الخراب وقلة المنفعة، إلا أنهم ينظرون ما هو أغبط وأحسن بعد تقويمه بأكثر من قيمة العوض اهـ.

وإذا كان هذا في المعاوضة، وتسمى أيضا المناقلة، فإن البيع كذلك، وإن كان الشارح قال : أنه لم يجز به عمل. فقي مجالس المكناسي ما نصه : وسئل الفقيه ابن علال عن جتان حبسي لا تقي غلته بخدمته، فأجاب بأنه يباع ويعوض بثمنه ما هو أغبط للحبس منه. قلت وبفتواه جرى العمل اهـ.

ومرجع العمل في هذه المسألة هو النظر إلى مقصد الحبس، إذ من المعلوم أنه إنما قصد

المنفعة واستمرارها بحبسها، فإذا عرض ما يعطلها نظرنا فيما يحقق مقصده من جديد، وذلك بمعاوضة الحبس المعطل أو بيعه وجعل ثمنه في مثله مما لو كان الحبس حيا وعرض عليه لرضيه واستحسنه كما قال العبدوسي. وهذا هو ما ضمنه صاحب العمل في قوله:

وروعي المقصود في الأحباس لا اللفظ في عمل أهل فاس

فظهر بهذا ان الشريعة الغراء لا تسمح بإبقاء الأحباس المعطلة على ما هي عليه، وهذا هو جواب السؤال الأول، وإنها تأذن باتخاذ التدابير الفعالة من معاوضة وبيع لهذه الأحباس كي تبقى منفعتها مستمرة حسب مقصد الحبس، وهذا هو جواب السؤال الثاني.

وأما السؤال الثالث وهو ما إذا كان لهذه الأحباس مرجع ديني أو خيري، فإن كان ذلك باستقلال، فالحكم هو ما سبق. وإن كان بمشاركة الغير، جاز اتخاذ الإجراء الذي يضمن بقاء منفعة نصيب الحبس الديني أو الخيري، ولو مع عدم رضى ذلك الغير، كما في مسألة وقف جزء شائع في ملك مشترك، فإنه يجوز مطلقا اذن الشريك أم لا كما هو ظاهر المدونة وسماع ابن القاسم ونص ابن زرب وقول ابن الماجشون وبه العمل. وهذا ان لم يقبل الحبس القسمة، وأما إذا كان يقبلها فلا إشكال، والله أعلم.

ملاحظة : تنظر النقول المذكورة في شرح العلامة سيدي عبد الصمد كنون للعمل، ص. 77 و 81 و 87، وكتبه عبد ربه عبد الله كنون.

(21) وضعية الحبس في الإسلام والمعاوضة عنه

من المقرر المعلوم أن الأحباس سنة قائمة عمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده وهي مما اختص به المسلمون. قال الإمام الشافعي رحمه الله لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته دارا ولا أرضا تبررا بحبسها وإنما حبس أهل الإسلام والأصل في تحبيس ما عدا الأرض هو قوله ﷺ من حبس فرسا في سبيل الله إيماننا بالله وتصديقا بوعده كان مثبعه وروثه في ميزانه يوم القيامة أخرجه البخاري والحبس كما قال ابن عرفة هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاءه في ملك معطيه ولو تقديرا له والمعارضة وتسمى المناقلة بيع عرض أو حيوان أو أصل بمثله. والحبس وإن كان الأصل هو منع المعاوضة فقد جوزها عدد من الفقهاء بشروط هي فيما يبدو في مصلحة الحبس نفسه ففي المعيار نقلا عن ابن رشد أنه قال : إن كانت القطعة المحبسة انقطعت منفعتها جملة وعجز عن كرائتها وعمارتها فلا بأس بالمعاوضة فيها بمكان غيرها يكون حبسا مكانها على ما قاله جماعة من العلماء في الربع المحبس إذا خرب ويكون ذلك بحكم القاضي بعد ثبوت السبب والغبطة للحبس فيما وقعت المعاوضة فيه ويسجل ذلك ويشهد به هـ. وقد نقل فتوى ابن رشد هذه مختصرة جماعة منهم ابن سلمون والمواق والقلاشاني وغيرهم ولم يكتف الفقهاء بتلك الشروط بل زادوا على ما ذكر بأن لا تكون له غلة يصلح منها ولا يوجد من يتطوع بإصلاحه ولا ترجى عودته إلى حالته بإصلاح أو غيره وإن المعاوضة لا تصح إلا بالغبطة للحبس ولا تكون بالمساوي ولا بالنقص اليسير وهناك من الفقهاء من ناقش بعض الشروط المذكورة ولكنه مشى مع الجمهور في شروط وجود الخراب في الحبس أو قلة منفعته وعلى ما هو أغبط وأحسن للحبس بعد تقويمه بأكثر من قيمة المعوض قال فإذا حصل ذلك أمضاه القضاة.

وهذه الشروط هي المشار إليها بقول صاحب العمليات:

كذا معاوضة أرض الحبس على شروط أسست للمؤتسى

ومن المعلوم ان قصد الحبس هو نفع الحبس عليهم مع بقاء الرتبة صالحة لتؤدي مهمتها وذلك لا يصلح إلا بإبداله بما هو أوفر من الخراج وأسلم من الخراب هذا ما جرت به الأعراف والمصطلحات قديما وحديثا وقد تقرر في كتب الفقه ان العرف من المرجحات وانه لا يجوز لقاض ولا لمقت إلغاؤه سيما في الأحباس والوصايا وكذلك القرائن فيهما أيضا لأنها تبين قصد الموصي والحبس قال في التبصرة ان الطوائف أي الأئمة الأربعة عملوا بالحكم بالقرائن والإمارات. وعليه فحيث أن المسألة المعروضة للمذاكرة وهي توزيع أراضي الأحباس ولو مع تعويضها خالية من ذكر الشروط المذكورة، فلا تجوز المعاوضة فيها بأي حال من الأحوال. قال الشيخ العبدوسي يخاطب سائله ما نصه: «وحيث أن الشرط مفقود في مسألتكم فلا تجوز المعاوضة فيها وإن عوض عنها بمائة ألف».

ومن المعلوم ان الشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، كما أنه من المعلوم أيضا أن ألفاظ الحبس كألفاظ الشارع فيجب متابعة مدلولاتها باعتبار نصوصها وظواهرها والله أعلم.

عبد الله كنون

المملكة المغربية
وزارة عموم الأوقاف
والشؤون الإسلامية

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله وحده

الرباط في 3 أبريل 1975

من وزير عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية

رقم : 2556

إلى

الموضوع :

فضيلة العلامة السيد عبد الله كنون

المرجع :

رئيس رابطة العلماء بالمملكة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

فلي عظيم الشرف أن أطلب من سيادتكم رأي الشريعة السمحاء في قضية ثلاثة مواطنين حبسوا أرضاً من ملكهم لتكون مقبرة لدفن موتى المسلمين، وبعد سنين أرادوا التراجع فيما حبسوه بعد أن أصدرت السلطة المحلية قراراً بمنع الدفن في المنطقة التي توجد بها الأرض المحبسة.

كما أفاد الناظر أن بعض هؤلاء المحبين ساءت حالتهم المادية في السنين الأخيرة، ولعل هذا هو الدافع إلى مطالبتهم باسترجاع ما حبسوه حيث أن القطعة المعنية بالأمر أصبحت في منطقة حضرية وذات قيمة لا بأس بها. وفي انتظار جوابكم تقبلوا سيدي خالص تحياتنا وأطيب تمنياتنا.

عن وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

التوقيع : محمد المشرفي

(22)

حكم التراجع عن التحسيس

الحمد لله

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

طنجة في 6 ربيع الآخر 1395

سعادة الكاتب العام لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد محمد المشرفي

السلام عليكم ورحمة الله عن خير سيدنا المنصور بالله

وبعد، فقد وصلني خطابكم الكريم المتضمن لاستفتاء في قضية مواطنين حبسوا أرضاً من ملكهم لتكون مقبرة لدفن موتى المسلمين، وبعد سنين أرادوا التراجع فيما حبسوه بعد أن أصدرت السلطة المحلية قراراً بمنع الدفن في المنطقة التي توجد بها الأرض المحبسة، مع ملاحظة ما أفاده ناظر الأحباس من أن بعض هؤلاء المحبسين ساءت حالتهم المادية في الأخير، ولعل ذلك هو الدافع لهم إلى الرجوع في الحبس حيث أن الأرض المعنية أصبحت في منطقة الحضر وارتفع ثمنها.

والجواب أن الأرض المحبسة إن كانت قد حيزت من طرف الأحباس حيازة صحيحة، بأن ارتفعت يد المحبسين عنها وصارت لنظر الأحباس فلا يصح رجوع المحبسن فيها. نعم إن كان في الأمر إهمال ولم يتحقق الحوز وأحرى أن بقيت الأرض مترددة بين الحبس وملك المحبسين، فالحبس باطل ... وكذا إن كان تدهور الحالة المادية للمحبسين سابقاً للتحسيس أو جهل الحال، فيكون كالدين السابق أو الفلوس الواقع قبل الحوز، مما يبطل الحبس، قال الشيخ خليل (وبطل على معصية) إلى أن قال (أو عاد لسكنى مسكنه قبل عام) ثم قال (أو لم يحزه كبير وقف عليه ولو سفيهاً أو ولى صغيراً ولم يحل بين الناس وبين كمسجد قبل فلسه وموته ومرضه).

ويتعزز البطلان في هذه الحالة بمنح السلطة للدفن في الأرض المذكورة اعتباراً للفظ المحبسين على ما ذهب إليه أبو عمران من وجوب اعتبار ظاهر لفظ المحبس قائلًا : (الناس عند شروطهم في أموالهم وما أعطوا) يعني خلافا لما جرى به العمل من اعتبار المقصود من التجبيس وهو الخير والنفع العام، والله أعلم.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ... والسلام.

عيد الله كنون

(23) جواز الدفن في المقابر الدارسة

وزارة العدلية

المنطقة الخليفة

تطوان

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله وحده

حضرة رئيس الجمعية الخيرية الإسلامية التطوانية المحترم. تحية وسلاما. وبعد.

الحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله. وروي عن النبي ﷺ انه قال. لأن يمشي أحدكم على الرضف أي الحجارة المحماة خير له من أن يمشي على قبر أخيه. وقال ان الميت يؤذيه في قبره ما يؤذيه في بيته. وقال كسر عظم الميت ككسره حيا إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في هذا الصدد ولذلك تقرر حرمة المقابر شرعا كتقررها طبعاً. وحكم علماؤنا رحمهم الله، ان القبر حبس على صاحبه وانه لا يجوز نبشه ففي مختصر الشيخ خليل رحمه الله والقبر حبس لا يمشى عليه ولا ينش مادام به أي ما ظن بقاء شيء من عظام الميت به غير عجب الذنب كما قرره الزرقاني ثم ان هذا القيد راجع للنفيين فقط أي لعدم المشي عليه وعدم نبشه وأما الحبسية فهي باقية ابداً ولو لم يبق فيه شيء من العظام، وفائدة بقائها إعادة الدفن فيه لأنه لذلك حبس. فلا يجوز اتخاذه طريقاً ولا بناؤه مسكناً بل ولا حتى حرثه وما نقل عن ابن عبد الغفور من جواز حرث البقيع بعد عشرة أعوام ضعيف. قال الخطاب أول باب الحبس ما نصه ولا ين عات سئل بعضهم أيجوز حرث البقيع بعد أربعين سنة دفن فيه وأخذ ترابه للبناء، فقال الحبس لا يجوز أن يتملك هـ) ويظهر لك سر تخصيص البقيع بهذا السؤال بما في رحلة أبي سالم العياشي ونصه : ذكرنا يوماً بحضرة شيخنا أبي الحسن يعني الديع دفن الموتى بالبقيع على مرور الزمان في محل واحد مع أنه لا يجوز الدفن في قبر ما دام صاحبه به. فقال لي ان هذه الأرض للموحتها ونداوتها تفني الأجساد بسرعة فقلما

يجاوز الإنسان فيها سبع سنين إلا وتبلى عظامه فلا يبقى لها أثر. قال : وهي كأرض بلادنا مدينة زبيد بارض اليمن ثم قال ولا شك أن القير بعد ذهاب عظام المقبور فيه لا يمنع الدفن فيه ولا يعكر على ذلك ما ورد من نقل شهداء أحد بعد أزمان وأعصار متطاولة ووجدانهم على حالهم ومن بدو قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه زمن عمر بن عبد العزيز لأن ذلك كرامة وقعت على خلاف العادة تصديقا لحديث لا تأكل الأرض أجساد الأنبياء ولا الشهداء. ومن ذكر معهم ولا شهيد على وجه الأرض أفضل من عمر ومن شهداء أحد رضي الله عنهم أجمعين، (هـ بخ). ومن هذا يعلم الجواب عن سؤال الجمعية الخيرية بتطوان الذي مضمونه هل يجوز ردم المقابر الموجودة في الجبل فوق ضريح سيدي المنذري بالتراب وإعادة دفنها بعد أن مرت مئات السنين على وقف الدفن فيها؟ فالجواب نعم، يجوز الدفن فيها من جديد ولو مع عدم ردمها بل الأحسن عدم ردمها لأن الردم ربما كان سببا في عدم تماسك القبور الجديدة وخاصة عند تهاتل الأمطار فيؤدي ذلك إلى ظهور أجساد الموتى التي جعلت الأرض كفاتا لها. ولا حاجة إلى القول ان هذا في القبور الدراسة الأعلام الطامسة الرجام أما القبور الأثرية والتي لا يزال بناؤها حارسا لها فهذه تجب المحافظة عليها لما عسى ان يكون أصحابها من المجاهدين الأبرار والعلماء الأخيار الذين لا تأكل الأرض أجسادهم كما وردت بذلك الأخبار فهي قبور معمورة وحرمتها لذلك لا تزال موفورة.

سلام عليكم دار قوم مومنين وانا إن شاء الله بكم لا حقون. سلام قولا من رب رحيم كتبه شاكر للجمعية الخيرية بهذا البلد الأمين عنايتها بمقابر المسلمين وقيامها. بهذا الفرض الكفائي الجليل زيادة على حملها النبيل في كل ما هو من الخير بسبيل والسلام في ٢٦ رجب الفرد عام ١٣٧٤ موافق : 21 مارس سنة 1955.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الوزير

من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

إلى

جناب السيد العلامة سيدي عبد الله كنون

الأمين العام لرابطة العلماء

القصة - طنجة

سلام عليكم ورحمة الله مشفوعا بالدعاء لمولانا الإمام.

وبعد، في كريم علمكم ان وضعية المقابر في مختلف مدن المملكة تعترضها تغييرات تقتضيها المصلحة العامة كما يقال، ولكن مسؤولية إنجازها تحتاج إلى معرفة وجهة النظر الفقهية في الموضوع، فقد سبق ان شيدت على بعض المقابر القديمة مدارس أو مساجد أو فتحت ممرات وغير ذلك مما دعت إله مصلحة الأحياء في المدن والقرى، غير اننا نود أن نعرف بالضبط رأى الفقهاء خصوصا في المذهب المالكي في هذا المجال فمتى يجوز نبش القبور القديمة وما هي المصالح التي يباح من أجلها والزمن الذي تصبح بمقتضاه المقبرة قديمة يجوز استعمالها لغير الدفن وما هي الأشياء التي يمكن أن تستعمل فيها المقابر القديمة والتي لا يجوز استعمالها بها ...؟

نرجو من فضيلتكم إفادتنا في الموضوع ولكم منا جزيل الشكر ومن الله عظيم الأجر والسلام.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

إمضاء : الدكتور أحمد رمزي.

24) حكم تشييد المدارس أو المساجد على المقابر القديمة

الحمد لله :

يشتمل سؤال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن وضعية المقابر في المغرب على ثلاثة فصول.

أولها : التغيرات التي تعترض المقابر بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

ثانيا : ما وقع من تشييد بعض المدارس أو المساجد وفتح ممرات عمومية على بعض المقابر.

ثالثها : متى يجوز نبش القبور القديمة وما هي المصالح التي يباح ذلك من أجلها والجواب عن الفصل الأول أن أي تغيير على مقابر المسلمين لا يجوز وقوعه ما دامت بها بقايا من أجساد الموتى. وكان التغيير يمس بها ويؤذيها. فقد جاء أن كسر عظم الميت ككسره حيا، بل إن إيذاءها يحصل بما دون ذلك كالمشي على القبر والجلوس فوقه إلا أن يضطر. وأما ما يفعله بعض الجهلة من التبول وغيره في المقابر فهو من أشد الأذى إذ كل ما يورثي الحي يورثي الميت. والحي يستطيع دفع الأذى عنه ولا كذلك الميت فيعظم ضرره وبذلك يعظم إثمه قال الشيخ خليل : «والقبر حبس لا يمشى عليه ولا ينش مادام به» وفي الحديث «لأن يمشي أحدكم على الرضف خير له من أي يمشي على قبر أخيه».

واستثنى شراح المختصر قبر السقط وأورد الخرشي نص ابن عرفة على ذلك وهو قوله : قبر غير السقط حبس على الدفن بمجرد وضع الميت فيه بقي أو فني ولا يتصرف فيه بغير الدفن ولا يجوز أخذ أحجار المقابر الفانية لبناء قطرة أو مسجد الخ ونقل الرهوني نصوصا أخرى في الموضوع عن ابن الحاج صاحب المدخل وغيره.

وعن الثاني أن المقابر مادامت حبسا على أصحابها ما بقي منهم شيء بل حتى بعد فنائهم فإن إحداث أي تغيير فيها من بناء وفتح طريق وما شابه ذلك لا يجوز، إذ التصرف فيها بغير الدفن معارض لما حبست عليه وهو صريح نص ابن عرفة السابق والتغيير الوحيد الذي يطرأ عليها بعد طول الزمن وتحقق فناء أجساد الموتى بها هو دفن غيرهم واستمرار استعمالها لذلك، وهو ما تواطأ عليه المسلمون من قديم إذ نرى المقبرة بعد دروس قبورها يعاد الدفن فيها وتحتفظ بصفاتها هذه على مر الأزمان. وبذلك بقيت عدة مقابر في مدن كثيرة كفاس وغيرها، منها مقبرة القيب بباب الفتوح عدة قرون. ولو استغنى عنها بسبب الدروس واستعملت في غير ما هي له لما بقي لها وجود الآن ولا عرف مكانها. وهذا على ما يظهر عام في البلاد الإسلامية كلها كمقبرة الجلاز في تونس والقرافة في مصر والبقيع بالمدينة والمعلقة بمكة. ولذلك يقول المعري :

يدفن بعضنا بعضا ويمشي أواخرنا على هام الأوالي

وعليه فما وقع من بناء وغيره في بعض المقابر هو تجاوز للحدود وعدم وقوف مع حكم الشرع في المسألة.

وقد قال في المعيار بعد نقول في الموضوع : ومن هنا تعلم أن ما وقعت به الفتوى بتلمسان من إباحة حفر القبور ونبشها لإنشاء سور أو برج مكانها مع عدم الضرورة الملجئة لذلك خطأ صراح لا يحل ولا يباح هـ.

وعن الثالث أن نبش القبور لا يجوز بحال : قديمة كانت أو حديثة بناء على ما تقدم من أنها حبس على أصحابها وأنه لا يجوز التصرف فيها بغير الدفن إذ هي ملك للغير فالتصرف فيها يكون غصبا وتعديا يحرمه الشرع ولا يجوز إطلاقا ففي المعيار من جواب لابن مرزوق وسئل عن مقبرة لها ثمانون سنة وأزيد توجد بها بعض عظام الموتى ما نصه : أما المقبرة فلا يجوز تغييرها أبدا، وما وقع في طرر ابن عات من حرثها بعد عشر سنين فليس بالقوي مع احتمال التأويل عندي ... وتأويله أن الحرث لا يصل إلى حد النبش بخلاف البناء ... ومع ذلك فهو غير جائز ولذلك تكون غلته للمقبرة ... وما في الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم نبش قبور المشركين حين بنى مسجده

أجاب عنه فقهاء المذهب بأجوبة مختلفة تدل على عدم أخذهم به. ونقل عن ابن الماجشون في مقبرة ضاقت عن الدفن وبجانبتها مسجد ضاق عن أهله لا بأس أن يوسع المسجد ببعضها والمقبرة والمسجد حبس للمسلمين وعن ابن القاسم مقبرة عفت فبني عليها مسجد لا بأس به. وما هو لله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض.

قالوا والمراد به توسيع المسجد أو بناؤه على وجه لا يؤدي إلى نبش القبور وإخراج عظام الموتى كما يدل عليه كلام البيان هـ من الرهوني والاختصار.

ويرد على هذا بناء المساجد على القبور وقد نهى عنه في السنة وجاءت في التحذير منه أحاديث صحيحة ... وأولها المجيزون بأمن العلة التي كانت سبب النهي ولكن غيرهم لا يرون ذلك.

هذا جواب المسألة بفصولها الثلاثة على مذهب الإمام مالك حسب طلب الوزارة.

والله أعلم.

عبد الله كنون

(25) أسئلة حديثية والجواب عنها

سيدي، ما هو حديث الأبدال المشار إليه في كتاب الغماز المنشور بالعدد الأخير من مجلة «لسان الدين»؟ وعلقت عليه بأنه حديث صحيح، وهل المراد بالأبدال ما يعتقده العامة من أنهم رجال يتصرفون في الكون؟ الخ. وما المراد بإكرام الخبز في حديث، اكرموا الخبز الوارد في الكتاب المذكور وإن كان ضعيفا، وحديث تعلموا الفرائض الذي في سنده متروك هل هو الذي يستشهد به الفقهاء في أول باب الموارث أو غيره؟ وما المراد بحديث : الدين ولو درهم، وما هو لفظ حديث، رحم الله ولدا أعان والده على رزقه فإن المشهور على الألسنة هو رحم الله ولدا أعان ولده على بره راجين منكم الجواب إن لم يكن عليكم تعب في ذلك.

أحد القراء من تلامذتكم

[الجواب والله الموفق] ان حديث الأبدال روي بألفاظ مختلفة منها ما عند الخلال في كرامات الأولياء والديلمي في ميسند الفردوس عن أنس الأبدال أربعون رجلا وأربعون امرأة كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلا وكلما ماتت امرأة أبدل الله تعالى مكانها امرأة ورواه أحمد عن علي وفيه أنهم بالشام واقتصر على الرجال ولم يذكر النساء ورواه عن عبادة بن الصامت وذكر أنهم ثلاثون رجلا قلوبهم على قلب خليل الرحمن ولم نعلق عليه نحن بشيء وإنما التعليق لصاحبه الذي ذكر في أول الكتاب وهو المحدث الفقيه السيد التهامي كنون نعم راجعناه في بعض المظان فرجنا ذلك التعليق صحيحا موافقا لما عند علماء هذا الشأن من ان بعض طرق هذا الحديث صحيحة وبعضها حسنة. وقد ألف السيوطي تأليفا مذكورا في حواشي فتاويه، اما ان المراد بالأبدال رجال يتصرفون في الكون، فليس هذا من اعتقاد الموحدين، ولا قاله واحد من علماء المحدثين، وهو يقتضي وجود الشريك مع الله عز وجل، وينسب له العجز سبحانه وتعالى، وليت شعري ما الداعي لحمل الحديث على هذا الحمل، وليس فيه ما يشعر بشيء من هذا المعنى، اللهم إلا أن تكون دسيسة من بعض الدخلاء في هذا

الدين الحنيف؛ لإفساد عقيدة أهله واستدراجهم من عقيدة التوحيد الخالصة إلى عقيدة الشرك الدنسة، وقد استجاب لها بعضهم ولا حول ولا قوة بالله. فالمراد بالحديث والحمل الذي لا ينبغي ان يعدل به عنه هو ما دلت عليه الآثار والأحاديث من ان الأرض لا تخلو من أناس يعبدون الله ويوحدونه، ويصلون له، وبهم تحفظ، ولولا هم لهلكت ومن عليها. وجاء ذلك في رواية الطبراني للحديث حيث قال : بهم تقوم الأرض، وبهم تمطرون، تنصرون، بل، ورد ما دل على انها لم تخل من ذلك من عهد نوح، كما أخرجه أحمد في الزهد، والحلال في كرامات الأولياء بسند صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس قال : ما خلعت الأرض بعد نوح من سبعة يدفع الله بهم عن أهل الأرض، وأخرج عبد الرزاق في المصنف، وابن المنذر في تفسيره بسند صحيح عن علي بن أبي طالب، لم يزل على وجه الأرض في الدهر سبعة مسلمون فصاعدا فلولا ذلك لهلكت الأرض ومن عليها. وقوله هنا فصاعدا واختلاف العدد في حديث الأبدال مما يبين انه لا مفهوم للعدد والله أعلم.

وأما حديث : اكرموا الخبز، فقد رواه الحاكم وصححه البيهقي عن عائشة بهذا وفي راية للترمذي عن عبد الله ابن أم حرام اكرموا الخبز فإنه من بركات السماء والأرض. من أكل ما سقط من السفرة غفر له، ولا يخفى أن هذا من إكرامه ومنه أن لا يوضع في القدر وان لا يلوثة بما تعافه نفس غيره لأنه ربما لا يأكله هو فيرمى وهكذا ...
وأما حديث تعلموا الفرائض وعلموها فإنه نصف العلم وهو أول شيء ينزع من أمتي رواه ابن ماجه بهذا اللفظ عن أبي هريرة ورواه ابو نعيم في رياض المتعلمين والحاكم في المستدرک والدارقطني كلهم عن أبي هريرة وفي إسناده حفص بن عمر بن أبي العطاء ضعفه ابن معين والبخاري والمسائي أبو حاتم وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال، والفقهاء إنما يحتجون به في فضل هذا العلم ترغيبا للطلبة فيه، وهذا القدر لا بأس بالضعيف فيه ان لم يشتد ضعفه كما هو مبين في محله.

وأما حديث الدين ولو درهم، والعائلة ولو بنت، والسؤال، ولو كيف الطريق، فإن المراد به بيان أقل هذه الأشياء الذي يستلزم الكلفة ويستتبع الملامة، فقد قيل، الدين يسود الحدين ولو درهمين، وكذا العائلة ولو بنتا واحدة، فيها مشقة وتعب. والسؤال ولو

كيف الطريق فيه ذل ومهانة وقانا الله ذلك.

وأما حديث رحم الله ولدا أعان والده على رزقه فإنني لم أجده بهذا اللفظ المعروف هو ما ذكرتم وهو الذي حكم بضعفه، فلعل الذي في كتاب الغماز تصحيف وإنما نشرناه على ما هو به حفظاً للأمانة، إذ عسى أن يكون له أصل بذلك اللفظ غاب عنا لقصورنا فإذا تصرفنا فيه كنا مخطئين والعلم كله لله والسلام عليكم.

ع. الله كنون

(26) تعدد إقامة صلاة الجمعة في البلد الواحد

الحمد لله

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

وبعد، فإن مما جرى به العمل في العالم الإسلامي بالمشرق والمغرب تعدد إقامة صلاة الجمعة في البلد الواحد بل القرية الواحدة. فتجد المسجد بإزاء المسجد في الحي الذي له سكان معينون. بعضهم يصلي في هذا المسجد والبعض يصلي في المسجد الآخر وذلك لمصالح تحسن مراعاتها فمنهم من يقدم الصلاة في أول الوقت، ومنهم من يؤخرها قليلا أو كثيرا انتظارا لاجتماع المتغيين في بعض الأعمال وهناك من يختلفون في كيفية أداء الصلاة وشروط الأئمة بحسب اختلاف المذاهب في ذلك.

وزيادة على هذا فإن تيسير أداء هذه الفريضة على المومنين بتقريبها إليهم وتعدد أماكنها هو من المطالب الشرعية لا سيما في هذا الوقت العسير الذي كثر فيه التحلل من الواجبات الدينية ونقض اليد من الشعائر الإسلامية فيجب أخذ هذا المعنى وهو اليسر على الناس بعين الاعتبار.

وقد قال الفقيه المفتي في الحالة أعلاه. إن أهل قرية الزميج وهو منهم فيهم طائفة يعرفون ببني عمران يسكنون بعيدا عن المسجد الموجود في القرية ويفصلهم عنه خندق يصعب اجتيازه في الشتاء. فهذا عذر واضح لتعدد إقامة الجمعة في هذه القرية بل ربما جعلهم هذا الخندق بمثابة قرية منفصلة عليها أن تستقل بجميع مرافقها التي من أهمها المسجد وإقامة الجمعة.

لكن لا بد من اعتبار شروطها والعدد الذي تتقرب به القرية من الناس على ما هو مذكور في محله.

وفي النصوص المذكورة في الفتوى المشار إليها على أصل المسألة كفاية والله أعلم وكتبه عبد ربه عبد الله بن عبد الصمد كنون الحسني لطف الله به آمين.

(27) هل المعراج موسم شرعي؟

أيد الله نبيه صلى الله عليه وسلم بالآيات البينات، والمعجزات الباهرات التي منها الإسراء والمعراج حيث أظهره على عجائب غيبه، وبدائع ملكوته، وفرض عليه الصلاة التي هي عماد الدين، وفرق ما بين الكفار والمؤمنين وكانت هذه المعجزة ماثراً فتنة عظيمة حاول الكفار أن يشككوا بها المؤمنين في دينهم ويفرقوا اجتماعهم على نبيهم، فلم ينتج سعيهم لأن المؤمنين كانوا أرسخ عقيدة وأشد يقيناً من أن يؤثر فيهم كلام المغرضين، وتشكيك الكافرين. وقد روي أن النبي ﷺ أصبح يحدث الناس بما رآه في هذه الرحلة السماوية ففزع قوم من المشركين إلى أبي بكر الصديق، ولم يكن حاضر عند النبي ﷺ بعد فقالوا له : أرأيت إلى صاحبك يحدث انه أسرى به إلى بيت المقدس ورجع من ليلته؟ فقال لهم : أو هو قال ذلك؟ قالوا نعم ! فقال : هو صادق ! قالوا : أتصدقه انه ذهب الى بيت المقدس ورجع في ليلة واحدة؟ فقال : اني لأصدقه على أبعد من ذلك على خبر السماء في غدوه ورواحه ! ! فسمى من ذلك اليوم "الصديق" رضي الله عنه.

والمقصود من هذا ان أمر الإسراء والمعراج لم يكن خفياً على أحد من الصحابة والمسلمين بعدهم. وما يوم حليلة بسر كما يقولون في المثل. ولكن لم ينقل لنا عن أحد من سلف الأمة انهم اتخذوا ذلك اليوم موسماً شرعياً، فخصوه بما تخص به المواسم الشرعية من الصيام والاجتهاد في العبادة والتميز عن بقية أيام الشهر الذي وقعت فيه تلك المعجزة الباهرة، على فرض تعيين ذلك اليوم وذلك الشهر ومعرفتهما على سبيل القطع والجزم كيف وهما مما وقع فيه اختلاف كبير، وذهبت أقوال العلماء فيهما مذاهب شتى!

يقول العلامة بئيس في شرح همزية البوصيري في هذا الصدد ما نصه : «وفي وقته خلاف كثير» قيل ليلة الاثنين أو الجمعة أو السبت من رمضان أو شوال أو من رجب، وبه جزم النووي في الروضة، أو من الحجة أو ليلة الثالث عشر من ربيع الآخر وبه جزم

النووي وفي فتاويه أو من ربيع الأول وعليه جرى في شرح مسلم ثم قيل بعد البعث بخمس سنين أو بعشر أو بإحدى عشرة أو اثنتي عشرة وحيث لم يرد فضل في العمل فيها ولم تكن مقصودة لذاتها وإنما المقصود ما وقع فيها، لم يقع اعتناء بتعيينها فكثير الخلاف فيه.

وقد احتوت هذه النبذة من كلامه على نظر أصيل في تعليل الخلاف الواقع في تعيين ليلة الإسراء. وذلك انه لم يرد في فضل العمل فيها شيء وهذا أمر لا يثبت إلا بالوحي ومن طريق الشارع فلذلك لم يهتم بها الصحابة ولا التابعون لهم بإحسان رضوان الله عليهم جميعا وأيضا فإنها لم تكن مقصودة لذاتها وإنما المقصود ما وقع فيها من الآيات والعبر وما تنزل فيها من أمر بأعظم أركان الإسلام بعد الشهادة وهو الصلاة.

فالصحابة رضي الله عنهم والمؤمنون الأولون أخذوا اللب ونحن أخذنا القشر، أحدثنا الصيام وغيره من الشعائر التي ليست بمشروعة في ذلك اليوم، بله العوائد التي لم تشرع في يوم من الأيام فافقتنا على الشارع وفاتنا ما هو واجب من الاقتداء بالسلف الصالح الذين الاقتداء بهم هدى والانحراف عن سبيلهم ضلال.

نعم، لا بأس بإقامة ذكرى الحادث المعجز، تعليما للجاهلين، وتنبها للغافلين، من غير تسنن ولا تشرع ولا محاكاة المواسم الشرعية الثابتة عن النبي ﷺ كيوم عرفة وعاشوراء، وهذا حين عم الجهل وعظم الخطب فيكون ذلك من باب التبليغ عن النبي (ص) المأمور به شرعا وإذكاء الروح الدينية في النفوس والمحافظة على العقيدة الإسلامية بتبديد الشبه ورد المطاعن التي يوجهها الملاحدة إلى هذه المعجزة وغيرها ويتخطفون بها العوام والشباب غير المسلح بالثقافة الدينية الراجعة فإذا كانت الذكرى على هذا المنوال، فإنها مما يندرج في حكم الجائز الذي يثاب عليه بحسب النية الباعثة عليه والله الموفق.

28 مسألة اختلفت فيها الأقوال ولكن التوفيق بينها ممكن

عرضت "المسلمون" (1) الفراء في عددها الأول ما وقع في قضية جنائية بمدينة الإسكندرية من الخلاف بين محكمة هذه المدينة ومفتي القطر المصري بسبب تباين وجهات النظر في حيثيات الحكم، وما رآه بعض أساتذة الأزهر من تخريج للقضية يتفادى سبب الخلاف.

ومجمل القضية أن بعضهم احتال على زوجة صديق له، فذهب بها إلى مكان خلاء واغتصبها بالإكراه، واعترفت المجنى عليها وأهلها وضابط الشرطة وأثبت الاغتصاب بالطرق المتبعة في ذلك لدى الخبراء، وكان الجاني قد أقر بالفعل ثم عاد فأنكره. وحكمت المحكمة بإعدام الجاني، ثم أحالت ملف القضية على المفتي المصري فرفض التصديق على الحكم لانعدام البينة والرجوع عن الإقرار.

والمراد بالبينة الشهود الأربعة الذين عاينوا واقعة الغتصب للمغتصبة كما هي الشريعة الإسلامية، أما أهلها من زوج وأم وشقيق وضابط للشرطة فإنهم إنما تلقوا منها وليسوا بالصفة المطلوبة لصحة الشهادة في هذا المقام.

أما الرجوع عن الإقرار من الجاني فمن المعلوم أنه ينفع فيما كان حقا لله. وهو هنا لم يتمحص بل تعلق به حق المغتصبة وأهلها والأمن العام، واعتماد قضية ما عز السذي أمر النبي ﷺ برجمه واعتبار هروبه لما أرهقته الحجارة بمخافة الرجوع عن إقراره بالزني لقوله ﷺ «هلا تركتموه، غير مسلم بإطلاق لأن هناك من العلماء من لم يسو الهروب بالرجوع، وقد نقل عن الإمام مالك، ان الهارب لا يقال بل يتبع ويرجم ففعل قوله ﷺ كان لإعادة استنطاقه واحتمال رجوعه لاسيما وهو لم يكن متابعا عند احد ولم يتوجه عليه إلا حق الله.

يحكى عن مالك انه حضر عند والي المدينة فسأله عن رجل اعترض امرأة في

الطريق وأدخلها إلى مكان له واغتصبها، ما الحكم فيه؟ فقال يقتل، فقال له من كان بالجلس من الفقهاء. ثم تقتله؟ قال بالحراية؟ فلم ينصرف حتى قتل. وكان الأستاذ المرحوم أمين الخولي في كتابه عن الإمام مالك، ترجمة محررة تعرض لهذه القضية واستفطع هذا الحكم، وقال ما أدري ما هذه الحراية ومن أين أتى بها مالك؟ وفي تعليق على كتابه هذا نشر بمجلة معهد الدراسات العربية المصري بمدريد، قلت للأستاذ أن هذه الحراية مذكورة في القرآن الكريم في قوله تعالى "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً" الآية وما أدري كيف غابت عن علم الأستاذ وهو أزهرى قديم، فهو سهو منه ولا شك. وقد شكرني الأستاذ في رده الذي نشره بمجلة الأمان على حسن ظني به وسلم الحكم.

نخلص من هذا العرض السريع إلى أننا بإزاء ثلاثة أقوال أو اجتهادات واجتهاد المحكمة المبني على قانون الجنائيات الذي ينص على أن الإعدام هو حكم الذي ينتصب سيدة بالإكراه، وأن اختلف طريق ثبوته عن طريق الثبوت الشرعي واجتهاد المفتي الذي يرفض الإعدام لعدم ثبوت موجباته شرعاً، واجتهاد علماء الأزهر الذي يخرج القضية على وجه يجمع بين تحفظ المفتي وتشدد القانون، فيدرجها في باب التعزيرات التي ترتفع إلى حد القتل، فيلتقي مع قول الإمام مالك باعتبار هذه الجريمة من باب الحراية وقد يقبل التخفيف إلى ما دون القتل إذا رأى الحاكم ذلك، وحكمه يرفع الخلاف.

(29) هل ينبغي للمرأة المسلمة أن تحمل اسم زوجها بعد الزواج؟

تحية أخوية خالصة

وبعد،

كثيرا ما نرى بعض السيدات المسلمات بالمغرب يودعن أسماءهن العائلية بمجرد زواجهن حاملات بعد ذلك أسماء أزواجهن العائلية كما هو الشأن عند الغربيين سواء بسواء.

وقد نوقشت هذه القضية - كما هو معلوم - مرات متعددة في جل البلاد الإسلامية، وكان من نتيجة هذه المناقشات أن ظهرت عدة نظريات وحلول لهذه البدعة.

وكم أرجو أن تبسط هذه الظاهرة ويتناولها كتاب (دعوة الحق) الفقهاء، وخاصة كم أرجو أن يعرض هذا الموضوع على أستاذنا العلامة السيد عبد الله گنون، لما نعهده فيه من حسن تفهم.

هذا، وفي الانتظار تفضلوا بقبول فائق عبارات التحية والسلام.

طنجة محمد المنتصر الحداوي

الجواب

ليس من شك في أننا معشر المغاربة منذ الاستقلال نخوض غمارا لانقلاب خطير سيكون له أعظم الأثر على كياننا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وإذا لم نستطع السيطرة على عوامل هذا الانقلاب وتوجيهه التوجيه الصالح، فسيقودنا لا محالة إلى نهاية غير محمودة العقبي، وهذا أقل ما يمكن أن يقال في الانسياق مع مختلف التيارات الأجنبية التي تهز كيان الأمة هزا عنيفا كل يوم تطلع فيه الشمس.

ولسنا الآن بصدد الخوض في هذا الموضوع، المتعدد الجوانب، المختلف المظاهر، وإنما نتناول منه هذه الجزئية الصغيرة التي أشار إليها السيد متنصر الحداوي في رسالته المنشورة أعلاه، والقصة طريفة حقا، وإن يكن الكاتب قال : إنها نوقشت مرارا في جل البلاد الإسلامية، فأنا لا أذكر أنني أطلعت على شيء مما راج فيها، ولا علمت برأي لأحد القادة حولها، ومهما يكن الأمر فإني أحكم على هذه العادة بالزيف والتزوير، ولا أرتضيها لمن يحترم نفسه وأسرته، ويجب أن يكون لأمته كيان حضاري متميز تعرف به من بين غيرها من الأمم.

أما من أين أستمد حكمي هذا، فمن ثلاثة أمور :

أولها - ما تشير إليه الرسالة من أن الباحث على هذه البدعة هو التقليد الأعمى للعادات الغربية، والتقليد كله مذموم لا من وجهة النظر الدينية فحسب، ولكن من وجهة النظر الاجتماعية أيضا، وهي التي نركز عليها الكلام في هذه النقطة. فمما لا يخفاء به أن التقليد يدل على عدم الأصالة، وأن المقلد لا يفتأ يعلن بفعله فضلا عن قوله، أنه نسخة من غيره، وأنه تابع لا متبوع، ومصنوع لا مطبوع، وبقطع النظر عما يكون في المقلد (بالفتح) من عيب، وفي النسخة من تحريف، فإن مجرد الانسياق في حبل الغير كاف وحده للغض من شأن المقلد والتنقيص من قيمته. فالقرد رجلا كان أو امرأة، إذا انسلخ من شعارات قومه، ونبذ تقاليد أمته مستبدلا بها شعارات وتقاليد أخرى أجنبية عنه، إنما يبرهن على أنه لإمعة لا رأي له، وأنه بالتالي ينتمي إلى شعب بدائي ليس له عرق في الحضارة، ولولا ذلك لما تهافت على مواضعات الأجانب وآدابهم

الاجتماعية نهافت الذباب على الشراب.

ومن ثم فإن المرأة التي تتخلى عن اسمها العائلي بمجرد الزواج وتحمل اسم زوجها تقليدا للغربيين، إما أن تكون وضیعة فهي تتستر من وراء زوجها حتى لا تظهر وضاعتها، وإما أن تكون غير راضية عن تقاليد قومها فهي تحتقر أمتها وترید أن تكون هي وقومها ذیلا مهینا للأجنبي الذي قلده. وفي أحسن الاحتمالات يكون فعلها ذلك بغير وعي ولا تفكير، وإنما هو اندفاع في التقليد، وتمسك بكل جديد، وهذه هي الإمعية التي لا يرضى بها شخص يحترم نفسه.

والغالب أن الزوج هو الحامل لها على ذلك، فعليه إذن أكبر قسط من المسؤولية في هذا التصرف الأناني الذميم.

وأحب أن ألمح إلى أن هذا التقليد السهل الرخيص قديم في الناس، وأنه في المسلمين شیوخهم وشبانهم عمیق الجذور، فالشیوخ لا يحلو لهم تقليد السلف الصالح إلا في المظاهر التافهة والطاعات اللسانية الخفيفة ذات الثواب الجزيل والتعب القليل، وأما الطاعات العملية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله والعزوف عن المطاعم، فإنها قد ضيعت من زمان لثقلها على النفوس ومجافاتها للسلامة. والشبان إنما يقلدون الغربيين بحجة التطور والتقدم في ما كان من قبل ما نحن بصده من انتحال المرأة لا سم زوجها، ومثل ضم الرجل اسم أبيه إلى اسمه وربما اسم أمه أيضا، وحذف كلمة ابن التي يثبتها العرب تحقيقا لنسبهم ومحافظة عليه، فيختلط من جراء ذلك الاسم البسيط (محمد ابن العربي) مثلا بالاسم المركب (محمد العربي) و (محمد بن الحسن، بمحمد الحسن)، ويقع الذهن في الارتباك وتخالف أصول العرب، ولكنه مادام تقليدا غريبا سهلا فهو مقبول لأنه دليل على التقدم الرخيص.

قد تكون الأساليب الكلامية في اللغات الأجنبية هي التي تمنع من ذكر كلمة ابن بين إسم الوالد والولد ولكن من المحقق أنها كانت مستعملة في بعضها، فهل يكون تكرار الأولاد غير الشرعيين في المجتمعات الغربية هو الذي رجح حذفها؟...

وأصحابنا أيا ما كان باعث أصحابنا. على هذا، التجديد التقليدي) فلان المقاييس

العربية لغوية واجتماعية، ما كانت لتقبله قط، وقد واجه العرب شخصية من أعظم شخصياتهم في العصر الأموي بالحقيقة المرة عن أصله، ولم يشفع له نبوغه في الحكم والإدارة أن لا يدعوه زياد ابن أبيه ...

ومن أمثلة التقليد التقدمي عند الشباب قص الأظفار طويلة، وتوفير اللحية على هذا الشكل الدقيق الذي شاع في الأيام الأخيرة، ولو أتيت هؤلاء الشباب بكل ما روي في الآداب الإسلامية عن خصال الفطرة ومنها قص الأظفار، وما ورد عن النبي الكريم في اللحية، لما قابلوك إلا بالسخرية والاستهزاء، ولكن لما أصبح الأمر تقليدا غربيا سهلا يدل على (روح التطور) المتمكنة في أصحابه، سارع إليه هؤلاء الشباب بكل طوعية واختيار ...

أما تقليد الغرب في علمه وصناعته ومغامراته في بحوثه وكشوفه وتضحيته في سبيل حماية الحضارة المسيحية ونشرها في الآفاق، فهذا أمر صعب على شبابنا المتحلل المتفسخ، إلا من رحم ريك وقليل ما هم ...

ولعل ما يوحى إلى النساء اللاتي اتبعن التقليد المتحدث عنه بترجيحه على عادات قومهن، انه يدل على عاطفة الحب بين الرجل وامرأته، وان زواجهن مبني على حسن التفاهم، لا كما كان زواج آبائهن وأجدادهن ارتباطا ماديا وزواجا مصلحيا فحسب. ولست أدري إلى أي قاعدة ترجع هذه الحركة النسوية التي تتزعمها المرأة الجديدة؟ فهي بينما تزعم أن الرجال اضطهدوا المرأة وتجاهلوا شخصيتها، فالواجب عليها أن تثور طلبا لمساواة الجنسين في الحقوق، إذا بها تذوب في الرجل وتتلاشى كل ملامحها الشخصية حتى اسمها الخاص، ولكن ما دام ذلك تقليدا غربيا سهلا فهو مقبول لأنه دليل على التقدم الرخيص ...

وخلاصة القول أن هذه المشكلة، مشكلة التقليد الأعمى في خطوطها العامة، هي أساس الخلاف بيننا وبين هؤلاء المتزعمين للدعوة إلى التحرير والحق بركب الحضارة الغربية. وما هذه الجزئية التي جرى الكلام فيها إلا مظهر صغير من مظاهرها الكبرى

التي تتمثل في جميع ميادين النشاط الحيوي للأمة.

ثانيها - قضية زيد بن حارثة الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم تبناه، فلم يكن يعرف بيزيد بن محمد حتى نزلت آية «ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله» فنسب من حيثل إلى أبيه. وظاهر أنه إذا امتنع هذا في حق سيد المرسلين وخاتم النبيين، فلأن يمتنع في حق غيره بالأولى والأحرى ... على أن النهي عن ذلك ورد صريحا في الأحاديث النبوية الصحيحة كحديث البخاري: «لا ترغبوا عن آبائكم، فمن رغب عن أبيه فهو كفر» يعني كفر حق أبيه لا كفر العقيدة، وحديث الصحيحين معا: «من ادعى إلى غير أبيه واتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا».

والأحاديث في ذلك كثيرة، ويكفي أهل الإيمان ما ذكرناه منها.

ثالثها - ان المرأة بصدد الفراق إما بالموت أو الطلاق ثم الزواج بعد ذلك بغير زوجها الأول، فهي مضطرة إلى نبذ اسم الزوج السابق واتخاذ اسم الزوج الجديد وهو عمل إن دل على شيء فعلى الزيف والتذبذب، ولو احتفظت باسمها العائلي أولا لما تعرضت لشيء من هذه الأحوال المضطربة.

وهنا يظهر التقليد الإسلامي في الاحتفاظ للمرأة بشخصيتها كاملة وإن تزوجت، وإن كان زواجها مبني على ما شاءت من العواطف، لأن الإسلام لم ينهها عن هذا الزواج، بل حض على المودة والتعاطف بين الزوجين وأمر حتى بعد الفراق بعدم نسيان الفضل والمعاملة الحسنة، إلا أنه لم يدع الزوجة قط إلى النزول عن شخصيتها والمسامحة في حقوقها، وذلك هو الاحترام الصحيح للمرأة وحفظ كرامتها التي طالما أهدرت على مذبح الأغراض والشهوات، «والله يقول الحق وهو يهدي السبيل».

(30) جواب عن بعض البدع الشائعة

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

حضرة الأخ الأستاذ

السلام عليكم ورحمة الله.

وبعد، فقد حظيت بخطابكم الكريم في موضوع الحضرة وما تشتمل عليه من مناكر وبدع طالبا مني كتابة جواب في ذلك معززا بالنصوص والأدلة ونشره على صفحات جريدة "الميثاق"...

والأمر كما ذكرتم من البدع الشائعة من قديم بين المتصوفين ولم يفتأ العلماء ينكرون عليهم ذلك وألف في الرد عليهم كثير من أهل الفقه والعلم ومن جملتهم العلامة الصالح المصلح الشيخ أحمد زروق بلديكم في غير كتاب من تأليفه ومن أهمها كتابه "عدة المريد"، ولكنهم لا يقلعون عن بدعتهم مهما قيل وقد قال السلطان الأسبق مولاي عبد العزيز لصديقنا الدكتور تقي الدين الهلالي أن الشيخ گنون أفنى حياته في الإنكار على أهل الطرق وخاصة في هذا الأمر وكان بلغ من النفوذ عند العامة شيئا كبيرا ولكنهم في هذا الأمر لم يستمعوا له، وهو الواقع حتى الآن.

ويعني من نشر شيء، من هذا القبيل في "الميثاق" أننا عند تأليف الرابطة وجمع شمل الجمعيات الدينية في نطاقها التزمنا بعدم إثارة هذا الموضوع لا من قبيل القائلين به ولا من طرف المنكرين عليهم ليتظم جمع العلماء في مؤسسة واحدة علما بأن جل العلماء منتحون إلى إحدى هذه الطرق، وقلنا أن المعركة الآن هي معركة الإيمان من أساسه ومواجهة الملاحدة والمتمردين على الدين فلنواجهها مجتمعين لا سيما والمسؤولون لا يعيرون اهتماما. إلا للكلمة التي يقولها الجميع ورأينا أن هذا أهم فلنشغل به أولا والله يأخذ بيدنا ويلهمنا الرشد.

وشكرا لكم غير تكلم وعلى الاهتمام والسلام.

عبد الله كنون

(31) تعظيم أهل الفضل من ذوي العلم والعمل

الحمد لله

لا ريب أن ما تضمنته الشهادات المسطرة أعلاه هو تقرير عادة اجتماعية دينية مما تواصى عليه أهل مغربنا منذ الأزمان المتطاولة. وهي تعظيم أهل الفضل من ذوي العلم والعمل والعبودية الصحيحة، واحترامهم فلا يدخلون في غمار العامة ممن تجري عليهم التكاليف الحكومية والوظائف الأميرية ولا يعاملون بغير التجلة والإكرام أينما كانوا واحتلوا.

والمستند في ذلك في الشريعة المطهرة هو ما علم وتعارف من وصية سيدنا عمر رضي الله عنه لجيوش الفتح الإسلامي بقوله : وستجدون قوما قد حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما حبسوها له.

وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك في القرآن العزيز إذ قال في قدر العلماء : "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" ثم قال في حق العاملين من العلماء : «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا .. أي حبا في النفوس يبعث على تعظيمهم واحترامهم.

ولما كانت المرتبة التي بعد العلم والعمل هي مرتبة العبودية الصحيحة أشار عز وجل إليها بقوله : "إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا" فليقدر الواقف عليه من أهل الدولة والحكم قدره وليعظم أمره فإن عدل الحكومات في بنائها على ما تجده من أساس متين وجورها في عكس ذلك.

والله الموفق للصواب.

عبد الله كنون كان الله له .

(32) مسألة في موضوع الأخوة من الرضاع

الحمد لله

طنجة في 24 جمادى الآخرة 1405

حضرة السيد

السلام عليك ورحمة الله

وبعد : فجوابا على سؤالك أن إختوك هم الذين رضعوا في جدة البنت فلا علاقة لك أنت بهذا الرضاع.

وأحوال البنت هم الذين رضعوا في زوجة أبيك، فهم إخوة لما رضعوا فيها لا لك. وهذا بحسب ما ذكرت في رسالتك، وعليه فهي حلال لك لا سيما مع ما ذكر من أنها في سن الرضاع لم ترضع إلا في امرأة سوداء أجنبية ولم ترضع في أمها هي إلا قليلا.

والله أعلم.

عبد الله كنون

(33) الدين والصعود إلى القمر*

ليس في الإسلام ما يعارض صعود الإنسان إلى القمر وليس في وصول الإنسان إلى القمر ما يناقض أي تعليم من تعاليم الإسلام.

ذلك أن القمر ما هو إلا كوكب من كواكب مجموعتنا الشمسية السابحة في الفضاء، والوصول إليه كالوصول إلى أمريكا ذلك الجزء من كوكبنا الأرضي الذي بقي مجهولاً للإنسان آلافاً من السنين.

والالتباس الذي يقع في أذهان الناس إنما يجيء من الاشتراك في لفظ السماء بين مدلولها اللغوي ومدلولها الشرعي أي الديني. فالسما في اللغة هي كل ما علاك ومنها الكواكب السيارة مثل الشمس والقمر وفي الدين هي عالم الملكوت المحفوظ المحروس، مقر الملائكة والنبیین والعرش الخ. والذي لا يصل إليه ولا يدخله إلا من أكرمه الله بذلك، وهو الذي عرج إليه نبينا محمد ﷺ ليلة السابع والعشرين من رجب، السنة الثانية عشرة بعد النبوة، فأين هنا من السماء اللغوية التي معناها المكان العالي لا غير. ومع ذلك فإن صعود الإنسان إلى القمر مأثرة علمية جلييلة، وهي مما يستدل به على صحة وقوع المعراج النبوي، وهكذا نرى العلم دائماً يسير في ركاب الدين.

* كان هذا تصريحاً أدلى به المؤلف لوكالة المغرب العربي للأنباء؛ وقد طلبت رأيه في الموضوع.

الفهرس

- تقديم
- المفتي مخبر عن الله
- حكم تشريع الجثث
- حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب
- حكم التجنيس بجنسية أجنبية
- عريضة القواد في ميزان الشرع
- حكم قاتل نفسه
- حول تحديد الملكية
- حول الإحرام من الطائفة
- على المسلم أن لا يتخذ أحدا غير رسول الله مقياسا للحق
- حكم اتجار المسلم في الخمر ومسائل أخرى
- حكم الإسلام في الاستعاضة بالصدقات عن الأضحية
- فوائد السلف الاستثمارية
- السفر المبنيح للقطر في رمضان
- المبتعثون يصومون وإذا أفطروا فعليهم القضاء
- حول صرف الزكاة في المصالح الاجتماعية
- حول زكاة عروض التجارة
- مصاريف الزكاة للهلال الأحمر المغربي
- الزكاة للهلال الأحمر
- حول صرف الزكاة في نشر العلم وبناء المدارس
- سؤال وجوابه في زكاة القطر
- حول الحبس المعقب إذا تعطل
- وضعية الحبس في الإسلام والمعاوضة عنه

- حكم التراجع عن التحبيس
- جواز الدفن في المقابر الدارسة
- حكم تشييد المدارس أو المساجد على المقابر القديمة
- أسئلة حديثة والجواب عنها
- تعدد إقامة صلاة الجمعة في البلد الواحد
- هل المعراج موسم شرعي ؟
- مسألة اختلفت فيها الأقوال ولكن التوفيق بينها ممكن
- هل ينبغي للمرأة المسلمة أن تحمل اسم زوجها بعد الزواج.
- جواب عن بعض البدع الشائعة
- تعظيم أهل الفضل من ذوي العلم والعمل
- مسألة في موضوع الأخوة من الرضاع
- الدين والصعود إلى القمر
- القهرس.

طبع هذا الكتاب على نفقة الوجيه الشريف
مولاي عبد السلام الوزاني